منظمات غير حكومية
ام قواعد
للاخر؟!NGOs

عادل سمارة

منظمات غير حكومية
أم قواعد
للآخر؟ NGOs!

عادل سمارة

منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية/رام الله 2003

إهداء

هذا الكتاب مُهدىً الى الفاعلين وليس الى المحايدين. سأكون حزيناً إذا ما قُرىء على سبيل التسلية والثرثرة. مهدىً الى حاملي الهمّ الجماعي والوعي الجماعي، وليس الى "ما يطلبه المستمعون". مهدىً الى حراس الوطن ليحموا الوطن قبل خراب البصرة.

تحذير

تطلب الولايات المتحدة من البلدان العربية وخاصة النفطية ان تقلص تبرعاتها للسلطة الفلسطينية وتتبرع بمساعدات لمنظمات غير حكومية في الارض المحتلة، لمنظمات التطبيع والاعتراف بالكيان الصهيوني، كي لا تظهر هذه المنظمات بأنها ليست ممولة من العدو الاجنبي وبالتالي تصبح "مقبولة" عند قطاعات من شعبنا. وهذا واضح من الضغط على السعودية بعدم تمويل حماس وزيارات بعض مدراء غير الحكومية للجزيرة.

توصية

إذا قررت شراء هذا الكتاب، أو كتباً مشابهة، أوصيك بالاحتفاظ به، لأن أدبيات من هذا القبيل ربما تُمنع في بلادنا باعتبارها "إرهابية" ستكون هذه الكتب ذات يوم زادك للدفاع الثقافي والنفسي لنهوض الأمة ومناهضة التطبيع واستدخال الهزيمة. وربما نضطر لطباعة هذه الكتب في الشتات ومن ثم تهريبها الى الوطن العربي!

المحتويات

تقديم	3
منظمات غير حكومية ام قواعد للآخر	6
غير الحكومية نتاج مرحلة خاصة	17
غير الحكومية تحل مكان وكالة التنمية لما وراء البحار	19
تنمية مقترحة لكنها لم تُنفّذ	22
خلخلة النسيج المجتمعي في العالم الثالث	28
تطبيع اليسار	34
كلام معسول وأفعال شزيرة	35
خلاصة القول	37
ملحق رقم 1	
هل تساعد الحركة الوطنية والاسلامية على استفحال المنظمات غير الحكومية	**39**
ملحق رقم 2	
تجربتي مع منظمات دولية وغير حكومية	**47**
البحث عن الوعي...الطريق الصعب	47
اكتشاف المنظمات غير الحكومية	51
من منظمة ثورية الى غير حكومية	57
ملحق رقم 3	
تحالف الاكاديميا وغير الحكومية	**62**
صور لردود بعض الجامعات على طلبات توظيف	**63**

تقديم

تساءلت لماذا أجد نفسي مضطراً لمحاورة القارىء فيما يخص اسباب نشر هذا الكتاب او ذاك وبالتحديد أسباب إثارة موضوعاته. لماذا لا بد من تقديم تفسير لعرض هذه المعلومة، او معالجة هذه القضية أو تلك؟ من بين الاسباب التي تدفعني لذلك إثنين على الأقل:

الأول: هو ان النقد ليس دارجاً في بلادنا. ولا أرى ذلك غريباً. ففي وطن يخلو من الحريات والديمقراطية، لا يكون نقد السلطان وحده المحرم، بل نقد أي مواطن لآخر ايضاً. ففي المجتمع البطريركي (العشائري/الأسري) يكون كل مواطن ملك. فالملك ملك البلاد، وهو المثل الاعلى، لذا ينصّب كل رجل نفسه ملكاً في الدائرة المجتمعية التي يسيطر عليها. تبدأ هذه الممالك العديدة بالأسرة حيث الرجل ملك على المرأة ومن أنجبت وتنتهي بالقصر الملكي او الجمهوري أو (الجملوكي- وهو النمط العربي الجديد حيث تُجرى عملية قيصرية للبلد فيصبح الرئيس ملكاً). فبقدر استحالة نقد اي مواطن للملك، لا يمكن للمرأة نقد زوجها.

والثاني: هو التزلّف والمديح، وهو النتيجة الطبيعية لتحريم النقد. فلا يكتفي السيد بأن لا تنقده، بل يجب ان تمدحه لأن ذل الصمت لا يكتمل إلا بذل المديح.

في إعقاب صدور كتابي الاخير "*مثقفون في خدمة الآخر: بيان ال 55 نموذجاً*" إلتقاني أحد الاصدقاء ورد اسمه في قائمة ال 55. وعاجلني بالهجوم: "يا أخي انت مش ناسي فلان وفلانة منذ عشرين عاماً...أنظر الى فلان الذي قال كذا وفلان صرّح كذا... كما أنك لا ترى عيوب السلطة".

قلت: يبدو ان اسمك في القائمة؟

قال: كمان مش عارف عن مين تكتب.

قلت: بالضبط، أنا مش عارف الاشخاص، ولا أريد أن أعرف. أنا أكتب عن قضية ولصالحها، وخلال الكتابة يكون ذكر بعض الاسماء ضرورياً فيُذكرون. ليست المسألة كما تحاولون تصويرها بأنها مسألة شخصية ضد هذا أو هذه. أنا أختلف مع مواقف هؤلاء، ولكنني لا أكرههم. والكثير منهم لا أعرفه قط. إن محاولة تصغير الأمر الى حد المماحكة الشخصية هو سلوك خبيث لتصغير القضية وتفريدها او شخصنتها.

ثم لماذا الضيق؟ معظمكم تعلم في الغرب، وكان يقرأ نقد واحد للآخر، ولم تحصل ثارات وحروباً بسبب النقد. فلماذا تقبلون النقد هناك وترفضونه هنا؟

والاهم من ذلك، إذا كنت تعلن موقفك من قضية وتضع توقيعك تحت الاعلان، فلماذا تتضايق إذا كتب شخص ذلك وكتب رأيه فيه؟ في اعتقادي هذه إحدى مشاكل المثقفين. يريد المثقف أن يرتكب كافة المعاصي والخطايا ويريد من "العامة" ان تمدحه وتكبره. هذا هو المثقف الملك. ليكن هو ملكاً، ولكن الجريمة أن نقبل بأن نكون رعايا له.

أما عن السلطة، فليس المثقفون في خدمة الآخر هم الذين نقدوا فسادها كما فعلنا نحن في بيان العشرين. لعل الامر اللافت، أنه بعد بيان العشرين اصدر هؤلاء عشرات البيانات في نقد السلطة، ولاحقاً نقدوا إتفاق أوسلو كما لو كانوا قد رفضوه يوم وُلد مع أنهم كانوا بين مفاوضين وبين "القابلات" القانونيات لهذا الاتفاق. وها هم اليوم يُسَوِّقون خريطة الطريق.

ليس من السهل على الكاتب أن يكون محايداً أو مجاملا وإذا فعل ذلك، لا يعود كاتباً بل مُستكتباً وهو ما اعتاد عليه الكثير من الكتاب. وهو ما أرسى بدوره اساساً لمشاركة المثقفين في مشروع "تخلف الوطن العربي". في هذا المناخ أصبح النقد والمصارحة والمكاشفة هي الاستثناء. إذن مشكلة الكاتب أن يختار بين ان يصدق او يكذب، لا مكان وسط بين هذين! للأول ثمنه وللثاني رشوته.

لكل ما تقدم، أجد نفسي مضطراً في كل مرة لتقديم هذا التوضيح. هذا ما فعلته في الكتاب الذي أعددته مع آخرين: "حدود البعد الثقافي: نقد أطروحات إدوارد سعيد" وكتابي: "مثقفون في خدمة الآخر: بيان ال 55 نموذجا" كما أشرت أعلاه، وفي هذا الكتاب أيضاً.

على ان للمصارحة والمكاشفة ثمنها الذي ليس من السهولة دفعه. ولكن، تَكَبُّدَهُ اصبح سهلاً عليَّ لأنني دفعت ذلك الثمن منذ قرابة ثلاثة عقود ولا زلت. وقفت موقفا نقديا من م.ت.ف، فوُصفت بالتطرف والتروتسكية والماوية. ونقدت الاكاديميين المتغربنين، فوضعوا "فيتو" ضد عملي محاضراً في الجامعات المحلية، وهو موقف أيدته الحركة الوطنية. أما الاحتلال، فاعتقلني مثل مئات الآلاف من شعبنا. في هذا الحال، يكون الخيار الأسهل هو الرحيل عن الوطن، وهذا أمر دونه "خرق القتاد".

وبعد، هذا الكراس مخصص لنقد المنظمات غير الحكومية. ليس فيه البلسم الشافي لكافة مآسي الوطن، ولكنه محاولة لتوجيه القارىء ليكون حذراً من فخ معين. هو محاولة لتحديد موقف من قضية معينة ليس أكثر. وللقارىء القرار الاخير. ولكن ما يجب الكتابة عنه وفيه في الوطن العربي كثير ربما بعدد مواطني هذا الوطن. هذا الوطن العجيب. وطن الاستخذاء والهزيمة واستدخال الهزيمة وتجميلها لتصبح أجمل

من هذا الوطن الحزين. اليس هذا الوطن هو الذي يمكن لعضو الكنيست من أصل عربي أن يستقيل في العواصم لعربية كبطل، رغم انه عضو في برلمان دولة تصر على انها دولة اليهود، واليهود فقط. في هذا الوطن يجتمع زعماء عرب في منتجع البحر الميت في الاردن، ويحضر معهم بول بريمر "ممثل العدو الاميركي" كملك للعراق، ولا يحتجوا، بل يعانقوه. في هذا الوطن يلقي الزعماء خطباً عصماء في شتم المقاومة ويسمونها إرهاباً! لكل هذه أمثالها تصبح هذه الكتابة الحارقة ضرورية بل واجباً.

منظمات غير حكومية أم قواعد للآخر؟

يجري منذ بضع سنوات تداول هذه التسمية، "المنظمات غير الحكومية" (NGOs)، ويجري كذلك تداول تسمية المنظمات الأهلية للتدليل على المنظمات غير الحكومية. ومن هنا يثور التساؤل: لماذا تستخدم هذه المنظمة أو تلك إسماً آخر لتعريف نفسها بدلاً من إسمها الحقيقي؟ تماماً كما تسمي الدول الراسمالية الاستعمارية نفسها دوما: "دول التحالف، الحلفاء، الدول الديمقراطية، الدول المانحة، الدول الغربية...الخ" وهي في الحقيقة الدول التي استعمرت العالم الثالث ولا سيما الوطن العربي، وذبحت فيه مئات الملايين، ولا تزال تفعل ذلك، والقادم بعد العراق أخطر. مرة أخرى، لماذا تستخدم المنظمات غير الحكومية اسماءً أخرى؟ سؤال سنجد الإجابة عليه لاحقاً.

إن المنظمات غير الحكومية هي قيام فرد او حفنة من الافراد، نعم أفراداً، ليسوا حزبا ولا طبقة ولا نقابة ولا جمعية مجتمعية، ولا إتحاداً، ولا رابطة...الخ بالاتصال بمنظمة أجنبية غير حكومية تتمول من حكومتها، لتقوم المنظمة الاجنبية غير الحكومية بتجنيد أموال من بلدها (وهي دائماً بلد غربي رأسمالي) من حكومة بلادها لتمويل المنظمة غير الحكومية التي قدمت طلب التمويل، مثلا منظمة في رام الله أو عمان او القاهرة او ريودوجانيرو...الخ. هذه هي القاعدة إذن. فرد او أفراد يتمولون من الاجنبي ويقولون أنهم سوف يقومون بتنمية في بلادهم...والله أعلم. أما الاستثناء، فهو وجود متبرعين من الخارج، أجانب نعم، لهم أهدافاً ثورية بمساعدة محليين لهم نفس الاهداف. اقول استثناء لسببين:

الأول: لأن الثوريين فقراء اصلاً، وهم قلة ويكادون ينعدمون على الاقل في العقدين الاخيرين.

والثاني: أن الثوريين في البلدان المتلقية للتبرعات، اي المحليين كثيراً ما يكونوا دُعاة الثورية، وهم ليسوا سوى مرتزقة على حساب الخط الثوري. وهذا يعني وجوب التفكير الدقيق.

لذا، يكون المعيار الدقيق لهذا الامر هو استعداد كل متمول للامتثال لما يلي:

- أن يعلن تفصيلاً وتوثيقاً من أين له هذا وما هو مقدار التمويل.
- ان يُحيل ما استلم الى القطاعات المجتمعية التي يدعي خدمتها. مثلا، ما هو مخصص للمرأة أن يُحال بحسابات الى اتحاد المرأة، والعمال للعمال

والصحفيين للصحفيين والصحة للصحة والزراعة للزراعة..الخ. لا أن يقوم كل من حصل على دعم بتفريخ منظمة غير حكومية بتنصيب نفسه مديراً ومن ثم متبرعاً لهذا او هذه وليس لذاك أو تلك، وكأنه يغرف من جيبه الخاص!

يرفض مدراء المنظمات غير الحكومية هذه الاقتراحات. ومن بين الاسباب التي يثيرونها أنه بقيام السلطة بتوزيع المناصب والمنافع على جماعتها، فإن من حقهم "تدبير" انفسهم. والحقيقة ان هذا عذر أقبح من ذنب. فالارتباط بالاجنبي خطير، ولا يودي إلا إلى تدمير او تفكيك المجتمع ولا سيما الثقافة والهوية[1]. بإمكان أي شخص مسائلة السلطة ونقدها، حتى لو قامت باعتقاله كما حصل معنا في بيان العشرين. يشعر كل مواطن ان من حقه نقد السلطة لأن ما بيدها هي أموال الشعب، والسلطة تعرف ذلك، والمتنفعون يعرفون ذلك. فمن يحل في وظيفة ليس من مقدارها يعرف أن ذلك فساداً، ومن يوظف الاقل كفاءة يعرف ان ذلك فساداً، والحزب الذي يأخذ حصة لعناصره من السلطة لأنهم من عناصره يعرف أن ذلك فساداً. هذا كله مرفوض، ولكنه مكشوف. وعلينا النضال ضده، وهذا اسمه النضال السياسي الاجتماعي والطبقي. أما ارتباطات المنظمات غير الحكومية فهي مخفية، سرية، وكل مدير يدعي ويتصرف كأن ما حصل عليه من الاجنبي هو مال ابيه، أو يقوم هذا المدير أو ذاك بتسجيل اراضي او بنايات اشتراها من أموال المنظمة باسم زوجته او اخته او اخيه أو شريك له...الخ. والحقيقة، ان من يقدموا الاموال لهذه المنظمات غير الحكومية، يؤكدون، بغض النظر عن صدق نواياهم، بأنها لمساعدة الشعب الفلسطيني. لاثبات ذلك، تصوروا انه حتى خارطة الطريق، وهي اسوأ صيغة لحل الصراع تنص على دعم المنظمات غير الحكومية مالياً. شكراً لمؤلفي خارطة الطريق، فقد أناروا لنا طريقاً أخرى! أما من يقدموا الاموال الى المنظمات غير الحكومية بزعم انها موجهة للشعب، فهم كاذبون، لأنهم يعرفون انها لا تهب للناس، وما يذهب منها هو القليل، والاهم انها موظفة لتجنيد متأجنبين متخارجين.

يختلف ويتعدد تعريف المنظمات غير الحكومية والموقف منها، من طرف او كاتب الى آخر. ودون الخوض في نقاش مطول في تفاصيل هذه التعريفات، توجد نقطتان اساسيتان توضحان هذا المصطلح:

- علينا ان نضع خطاً فاصلاً بين المنظمات غير الحكومية من جهة، وبين المنظمات الشعبية الاهلية القاعدية كالاحزاب والنقابات واتحادات المرأة والعمال والطلاب والجمعيات الخيرية والتعاونية ...الخ من جهة أخرى،

---

[1] فيما يخص الهوية والثقافة انظر كتاب عادل سمارة، *مثقفون في خدمة الآخر: بيان ال 55 نموذجاً*، منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية، رام الله 2003.

حيث ان هذه المنظمات الشعبية نابتة في المجتمع ومنه، لها هيئة عامة تدفع اشتراكات وبالتالي تقوم معتمدة على نفسها تمويلياً وتنظيمياً. ان عضويتها محلية وتمويلها محلي وتأسيسها محلي.

- ان الهدف هنا هو الفصل والتمييز بين المنظمات غير الحكومية وبين الانشطة المجتمعية القاعدية المشار اليها في النقطة الاولى لأنها أقيمت على أساس طوعي، لا بل كواجب نضالي مجتمعي او سياسي وطني وقومي من قبل الطبقات الاجتماعية المحلية والتي هي منتظمة ذاتيا وتمول نفسها بنفسها. ان أجندة هذه المنظمات هي دائماً أجندة محلية أو وطنية. لا دور ولا علاقة للاجنبي بها.

ولتقريب الصورة وتوضيحها، لا بد من الاشارة الى ان الدول الاجنبية ولا سيما الراسمالية الاستعمارية الغربية التي فرضت علينا إسماً جديداً لها هو "الدول المانحة" وهي تسمية فيها نغمة مزيفة هي نغمة "التفضّل والتصدّق"، هي في الحقيقة دول عدوة من الطراز الأول، بل هي العدو الأول. وهي وإن منحت البعض منا شيئا فهو قليل من كثير نهبته إبان حقبة الاستعمار وبعدها عبر التبادل التجاري الراجح لصالحها، اي غير المتكافىء، كما ان من يتمول منها لا بد ان يخدم اجندتها.

يبدو هذا التقوّل من جانبي حاداً وشرساً واستفزازياً. ربما. ولكنه حقيقيٌ جداً. فلست مؤسسة علاقات دولية دبلوماسية، ولا منظمة غير حكومية تتمول من الغرب الراسمالي، ولست كاتباً يعيش على كتابة ابحاث وتقارير لمنظمات غير حكومية محلية أو اجنبية مقابل عشرات آلاف الدولارات، ولست ادارة مؤسسة محلية ذات طابع عام تتوخى هباتٍ ومنحاً من الاجنبي. بل جزء من المجتمع ودوري ككاتب هو كشف الحقيقة وقولها كي لا يتورط البلد في الانخداع بقيادات أسست منظمات غير حكومية وتلقت ملايين الدولارات من الاجنبي، وأخذت تهب عشرات آلاف الدولارات لهذا النادي ولذاك المجلس القروي كي نجندهم (ترشيهم) لانتخاب مديرها في يوم قادم، أي عندما تقوم واشنطن بتشكيل حكومة فلسطينية صافية خالصة من أدواتها.

إن هذا الطريق في صناعة " قيادات" جديدة، هو تجديد لنفس التشويه الذي خدعنا بزعامات سابقة، ثبت ارتباطها كطبقات حاكمة بالاجنبي. أما الآن فما يحصل هو تمويه قيادات بأغلفة غير حكومية لكي يوصل البلد الى نفس حالة الخضوع للاجنبي مما يعيق المسيرة عقدين او ثلاثة اضافية!

دون مواربة او دبلوماسية، فإن تمويل المنظمات غير الحكومية هو من الدول الرأسمالية الغربية، أي اوروبا والولايات المتحدة وكندا واليابان. وهي جميعا دول معادية لامتنا ولو بدرجات. فالولايات المتحدة وبريطانيا عدو يحاربنا علناً ويحتل الوطن العربي وبشكل مباشر ولا نقصد العراق فقط. إن لأوروبا الغربية في وطننا تراث استعماري دموي عدواني يُجدد حسب الفرصة، كما حصل في عدوان 1991

على العراق. كل لقمة خبز، أو كاس نبيذ يشربونه في الغرب الراسمالي فيه جزء من دماء أهلنا نحن العرب او الافارقة او الاصلاتيين في الامريكتين او في آسيا او استزاليا. وبدورها فإن اوروبا الشرقية جاهزة كي تترزّق من تذيلها لامريكا وبريطانيا في العدوان على الوطن العربي كما حصل في العدوان الاخير على العراق 2003. أما اليابان، فلم تسمح لها امريكا بأن ترسل جيشها بعد الى الخارج.

فالعبرة اذن في حقيقة ان الدول الرأسمالية التي احتلت ودمرت واستعمرت الوطن العربي بما فيه فلسطين في مراحلها الرأسمالية الثلاثة، أي:

- الرأسمالية في مرحلة الاستعمار
- والرأسمالية في مرحلة الامبريالية
- واليوم الراسمالية في مرحلة العولمة.

هذه الدول لن تتحول بضربة ساحر الى أصدقاء محبين للامة العربية. فعلى سبيل المثال، حين نذكر بريطانيا وفرنسا، فإننا نتحدث عن "اعرق" الدول عداوة للامة العربية منذ اكثر من قرنين من الزمان (احتلال عدن والجزائر ومصر في القرن التاسع عشر، واحتلال سوريا ومراكش ولبنان والعراق وفلسطين...الخ في القرن العشرين) أما الولايات المتحدة، فبدأت الاحتلال المباشر للوطن العربي في حقبة العولمة ولا سيما في القرن الحادي والعشرين. وعليه، نحن لا نكتب هنا لغواً ولا خطاباً حماسياً، وإن كنا لا نخفي قرارنا بالتحريض، بل إننا نؤكد حقائق لتركيزها في ذهن الناشئة الجديدة ضد طرفين:

- العدو الخارجي الذي احتل ويحتل الوطن
- والعدو الداخلي، أي الانظمة العربية (أنظمة الدولة القُطرية)[2] التي تقبل باحتلال بلدانها كي تضمن بقائها في السلطة، والمنظمات غير الحكومية والكثير من المثقفين العرب الذين يباركون "عودة الاستعمار" ويعيشون على فتات موائده.

فهل من شك في أن هؤلاء أعداء؟ وإذا لم يكن هؤلاء أعداءً بعد كل هذا، فما هي الحال التي ان يجب يكون عليه العدو؟ إن من لا يعتبر هؤلاء أعداءً هو من يرتزق منهم سواء إرتزاقاً سياسياً، أي تثبيته في نظام حكم، أو ارتزاقاً ثقافياً حيث يعيش من اقامة مركز ابحاث ودراسات ليصدر او يرعى دراسة ابحاث ممولة من هؤلاء. باختصار، إن هؤلاء الاعداء هم سادة الكثير من رجال/ونساء السياسة والثقافة في الوطن العربي. يرتزق هؤلاء العرب من الغرب الراسمالي ويمنون على بعض الفقراء في الوطن بمساعدات ليمتطوا هؤلاء الفقراء كاصوات انتخابية ذات يوم. ولكن الغرب نفسه كان قد نهب ثروات الوطن العربي ليلقي لقادة المنظمات غير الحكومية ببعض الفتات، وليوزع هؤلاء بدورهم بعض الفتات بغية كسب ولاء البسطاء المعوزين! فأية

---

[2] أنظر بهذا الصدد كتاب عادل سمارة، *دفاعا عن دولة الوحدة: إفلاس الدولة القطرية*. سيصدر الكتاب قريباً في بيروت والاراضي المحتلة 1948.

معادلة غريبة هذه؟ ولكن ترى: من منهم الذي ينطبق عليه بيت الشعر الذي نظمه الشاعر العربي القديم الزبرقان:

جوعان يأكل من زادي ويطعمني لكي يُقال عظيم القدر مقصود

لا، ليس الامر بكل هذا الغموض، فالغرب الراسمالي ينهب ثروة الامة العربية، ويتصدق احيانا على الحكومات واحيانا على مدراء المنظمات غير الحكومية، وهؤلاء "يدعون" التصدق على بعض فقراء الامة. هذا بالضبط تعبير عن مأساة أمة تُنهب ثرواتها ويُعاد جزء بسيط منها لإخضاعها وكسر شوكتها بهذه الاموال على شكل صدقات! فاي واقع مريع هذا!

إذن، من نقصد تعريته في هذا البحث هي المنظمات الاجنبية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية المحلية التي تم خلقها وتمويلها على يد المنظمات الاجنبية والدول الاجنبية وخاصة الدول الرأسمالية الغربية. اضافة الى هذا فإن المنظمات غير الحكومية المحلية ليست مبنية على قاعدة شعبية في الاساس، كما اشرنا أعلاه، أي أن فكرة الابتداء في اقامتها كانت فكرة فردية او من بضعة أفراد، فكرة ادارية مكتبية وليست فكرة جماعية محلية نقابية مثلا، لذلك لم تبدأ على أساس أن لها أعضاء مؤسسين وجمعية عمومية وأعضاء عاملين بل هي تبدأ بمكاتب ومستخدمين كموظفين...الخ.

لقد صيغت هذه التسمية في الخارج، فهي إصطلاح مستورد من مناخ اجتماعي سياسي مختلف، ولذا، يجب توخي الدقة في تقييمها. فربما تكون منظمة ما قد بدأت في بريطانيا كمنظمة غير حكومية؛ اي ليست بمبادرة الحكومة، وربما كان هدفها تقوية موقع المجتمع المدني، مقابل المجتمع السياسي، أي سلطة الدولة (انظر تجربتي ملحق رقم 2). فهي قد بدأت غير حكومية في بلدها. أما في العالم الثالث (وضمنه الوطن العربي بما فيه الاراضي المحتلة)، فإن المنظمات غير الحكومية الاجنبية هي التي خلقت لها فروعاً فيه، أسمتها المنظمات غير الحكومية. أي ان المنظمات غير الحكومية في الارض المحتلة ليست ولادة محلية، إنها ولادة سِفاح اجنبي! وهذا يدق جرس إنذار كبير ومزعج.

ولكن، قبل ان نبتعد عن مسألتي المجتمع المدني والمجتمع السياسي، تجدر الاشارة الى ان منظمات المجتمع المدني التي ولدت في الغرب الرأسمالي، لم تلد بعيداً عن رَحِم الدولة، اي المجتمع السياسي. هي منظمات مسموح لها بالعمل ضمن هيمنة نظام حكم الطبقة الراسمالية داخل ذلك البلد. هي منظمات يؤكد وجودها هيمنة رأس المال بطريق غير مباشر بدل طريق القمع والعنف المباشرين، أي باختصار، ليست بديلاً ثورياً لتغيير النظام السياسي الاجتماعي الاقتصادي الطبقي الحاكم. نحن لا نقول بوجوب شطبها هناك، ولكننا نقول بوجوب تصحيح التصور الذي تزعمه لنا عنها المنظمات غير الحكومية المحلية حيث تصور لنا "المجتمع المدني" وكأنه

الطريق الى الجنة. إن التصور المطروح بشأن المجتمع المدني هو تصور يهدف الى استبدال الحزب السياسي الثوري ولا سيما ذي الانتماء الطبقي للطبقات الشعبية والانتماء القومي للوحدة العربية بالمنظمات غير الحكومية، وكل هذا يدور في التحليل الاخير ضمن مصلحة وهيمنة راس المال. وعلى اية حال، هذا ليس مجال نقاشنا.

هي اذن منظمات غير حكومية، ولكنها تعمل باذن من الحكومة وضمن رؤية الحكومة للعمل الاجتماعي داخل الدولة الراسمالية الغربية، اي ضمن مصالح الطبقة الراسمالية الحاكمة. كما ان هذه المنظمات، وهذا هو الأهم تحصل على تمويلها من الدولة الراسمالية نفسها، لنتذكر: الدولة العدوة لشعبنا العربي. أما المنظمات غير الحكومية المحلية فهي توليدات للاجنبية، ممولة منها؛ أي في النهاية من الدولة الراسمالية الغربية العدوة. لذا، لا معنى لتسميتها غير حكومية. إنها غير حكومية في علاقتها بالحكومة في هذا البلد العربي او ذاك (مصر، الاردن، المناطق المحتلة ــ التي يسميها أهل التسوية فلسطين). ومع ذلك هي ليست نقيضة للحكومة العربية، فكل واحدة منهما مرتبطة بالاجنبي ولكن بطريقة مختلفة كي تتنافسا على التبعية له (انظر لاحقا). إن أغلب المنظمات غير الحكومية في هذا البلد من العالم الثالث او ذاك، هي إرسالية تبشيرية لمنظمة أجنبية، غير حكومية شكلاً وحكومية فعلاً. انها تحصل على تمويل أجنبي ونفقات ادارية أجنبية وبعد ذلك تخلق هيئة ادارية أو مجلس أمناء في محاولة منها لغرس نفسها في المجتمع من أعلى لأنها لم تنبت في الاساس من القاعدة المجتمعية.

لذلك، فإن التعريف الحقيقي للمنظمة غير الحكومية لا يشتمل على المنظمات الجماهيرية القاعدية والنقابات مثلا لأن هذه نمت وأثبتت وجودها بشكل مستقل عن الحكومات وحتى كمعارضة للطبقة الحاكمة ولا سيما في البلدان الرأسمالية الغربية، وعلى سبيل المثال المنظمات غير الحكومية المناهضة للعولمة.

إن أي خلط بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات القاعدية الحزبية والنقابية...الخ هو خلط خطير مقصود به تمويه وتغطية وشطف وتحسين "ومكيجة" الوجه المتأجنب للمنظمات غير الحكومية. وهو خطير أيضاً لأن لديه مبالغ هائلة من الاموال لطباعة الكتب وامتلاك محطات التلفزة والفضائيات والصحف...الخ وبالتالي يوسعه قلب مفاهيم وثقافة الجيل الجديد بحيث يعجز هذا الجيل عن التمييز بين المنظمات الاهلية القاعدية (كالاحزاب وخاصة الثورية والنقابات...الخ) وبين المنظمات غير الحكومية، وبالتالي يبدأ هذا الجيل حياته مستسلماً للارتباط بالسيد الاجنبي كممول، ويبدأ بعيداً عن المواقف السياسية والطبقية الجذرية التي تهدف، وهي وحدها التي تهدف، الى تحرير الارض والانسان.

يعني مصطلح المنظمات غير الحكومية منظمات تتكون اساسا من مكاتب وموظفين وتزعم أنها تعمل من أجل التنمية في حين أنها لا تقوم بذلك. تزعم هذه المنظمات غير الحكومية أن هدفها مساعدة البنية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية

بحيث تنجز تنمية في هذه المجالات في بلدان العالم الثالث. وكيف للمنظمات غير الحكومية المكونة من مدراء وموظفين وسكرتيرات ومكاتب خدمات وإعداد أبحاث ودراسات حسب طلب المنظمات غير الحكومية الاجنبية أو سفارات البلدان الرأسمالية الغربية أن تنجز مشروعاً تنموياً! هذه المنظمات غير الحكومية لا يتم تمويلها من أعضاءها بل من الانظمة الرأسمالية الاجنبية أو ما تسمى الدول المانحة، فكيف يمكن للدول الراسمالية الغربية التي استعمرت هذا الوطن ولا تزال ونهبت ثرواته وأقامت فيه الكيان الصهيوني، كيف لها أن تكون حريصة على "تنميته"!

ولكن، بعيداً عن التحليل العلمي والطبقي والسياسي لهذه الظاهرة، فقد آن لنا ان نقول، إن تقييم المنظمات غير الحكومية هو أمر خلافي جداً. فكل من يعمل في هذه الاوساط هو خير من يعرف إذا كانت تقوم بدور تخريبي أو بدور تنموي، او بدور وساطة او سمسرة...الخ. نقول هذا لأن اهداف ومصادر تمويل ، ومقادير موازنات هذه المنظمات غير الحكومية مجهولة او سرية إلا عن من يعمل فيها. وبالمناسبة، فإن من يعمل في التطبيع، تطبيع من اي مستوى، حتى لو بشراء رغيف خبز صهيوني، هو أكثر من يعرف بأنه قام بالتطبيع. تماماً كالسارق، هو أول وأكثر من يعرف أنه لص.

ولكن تجنباً للتعميم المطلق على الاشخاص، لا بد من التفريق أو التمييز بين شخص عمل مع منظمة غير حكومية دون ان يعرف هذه المسألة اصلاً فكشفها واستقال، ومن يعمل لصالح منظمة غير حكومية وعرفها خلال العمل ولكن بناء على حاجتة الى راتب لتدبير معيشته، وبين آخر هو مصدر تمويل، ومقيم علاقات حميمة مع مصادر التمويل، وهو مدير (والمدير في هذه المنظمات هو مالك وصاحب عمل) وفي النهاية يخضع المؤسسة وماليتها لانتاج دعاية سياسية له كي يقفز الى موقع سياسي ذات يوم، فيخدم بالضرورة من مولوه! يذكرني هذا بزيارة الى جنوب افريقيا، بعد تفكيك النظام العنصري عام 1995. كنت اسير في شارع بمدينة جوهانسبرج فمررت بمكتبة صغيرة تعرض كتباً اشتراكية. دخلت وقدمت نفسي لصاحب المكتبة، ودعاني في المساء الى مقهى. التقينا وكان بصحبته خمسة آخرون. تحدثنا في أمور عدة الى ان وصل الحديث مسألة المنظمات غير الحكومية والبنك الدولي. بدأ الافارقة في النقاش وكنت مستمعاً، فانقسموا الى مدافع وناقد ومتسائل. أما المدافع فكان يعمل في هذه المؤسسات، والناقد فهما اثنان، واحد يعرفها ولم يعمل وآخر جربها واستقال، وأما المتسائل فلا صورة مكتملة لديه. إكتفيت بدوري انني ضحكت طويلاً. سألني (ديل) صاحب المكتبة لماذا تضحك؟. قلت: اضحك لأنني اسمع نقاشاً كالذي سمعته في رام الله. نعم، عزيزي القارىء، المنظمات غير الحكومية وأحد سادتها البنك الدولي، ظاهرة عالمية وأهدافها عالمية وجرائمها عالمية والأهم من ذلك ان الاشرار الراسماليين الذين ورائها عالميين ومعولمين. سمح لي هذا اللقاء

بلقاء اشخاص من البيض والسود، والشيوعيين والاسلاميين الذين يرفضون نظام مانديللا. كان الامر بالنسبة لي مثيراً: حتى مانديللا غير مقنع لكم! نعم لأنه أزاح اليافطة البيضاء ووضع يافطة سوداء، وبقي راس المال متحكما في كل شيىء.

لذا، كيف يمكن لنا الثقة بمنظمات ممولة من أجنبي معادي، ويتم تمويلها بطرق سرية، وشروط سرية، واتفاقات سرية. وليس واضح او مؤكد إن كانت قد بدأت تفصح عن بعض مصادرها مؤخرا بعد ضغط السلطة الفلسطينية عليها، وحتى لو فعلت: يظل السؤال حول ماضيها، وحول اسباب اختيارهذه المنظمة وتمويلها وليس تلك! ولماذا تمول منظمات باسم النساء ومنظمات باسم العمال وأخريات باسم الفلاحين بدل ان تكون هذه "المساعدات" موجهة للاتحادات والنقابات التي تمثل هذه الطبقات وتلك القطاعات؟

وإذا كان قد بدأ مؤخرا ضغط عليها للكشف عن بعض "عوراتها" أي مصادرها ومقادير تلك المصادر، فإن العودة لما سبق تعني ان أكبر هذه المنظمات بدأت قبل قرابة ثلاثين سنة، وبالتالي خلقت "قطط سمان بل فيلة" فهل هناك من سيقول لهذه القطط ولأقاربها الذين سجلت باسمائهم بنايات وأراضي: "من اين لكم هذا"؟ لقد تقلب هؤلاء في أحضان المانحين، بدءاً بالاتحاد الاوروبي، وانتهاء بالبيت الابيض، والفرانكفونية الثقافية الفرنسية والمنتدى الاقتصادي العالمي المسمى دافوس...وغيرها الكثير. لقد ولغ هؤلاء في "الدم السياسي" للشعب. فكل ما حصلوا عليه، كان باسم الشعب الفلسطيني، وكان المقصود به تمويل انشطة التسوية السياسية في المنطقة، وبالتالي لعب هؤلاء ولا يزالون دوراً في تصفية السقف السياسي للقضية عبر علاقاتهم التطبيعية مع الكيان الصهيوني والراسمالية الاجنبية المعادية.

لكن الجانب الاخلاقي لا يكفي للتقييم. فمقولة الجانب الاخلاقي، مثالية وحتى ساذجة. فالمصالح المادية الفردية، والثقافة الطبقية من جهة، والثقافة التابعة لثقافة الطبقات الراسمالية الاجنبية من جهة ثانية تلعبان دور المحدد الاساسي لسلوك من يرتبطون بالمؤسسات الاجنبية ومنها المنظمات غير الحكومية. وعليه، فإن الايديولوجيا والثقافة، وليست الاخلاق ــ لسوء الحظ ــ هي التي تحدد مسألة قرارالشخص تجاه المنظمات غير الحكومية سواء اذا عمل معها واستمر، أو عمل معها دون ان يكتشفها واكتشفها وبقي او تركها، او لم يعمل معها لأنه يعرفها، أو لأنه لم يحاول العمل معها او لم يتسنى له ذلك...الخ.

من المهم أن نأخذ في الاعتبار العلاقة بين المنظمات غير الحكومية الاجنبية والانظمة السياسية الحاكمة في بلدانها، أي بلدان المركز الرأسمالي، بمعنى الاهداف السياسية والتاريخ الاستعماري والسياسات الاستعمارية الحالية لهذه الانظمة، مما

يسمح بالاستنتاج أن المنظمات غير الحكومية هي شكل جديد من تقاليد الرأسمالية الاوروبية وبعثاتها التي تبشر بثقافة الغرب الرأسمالي مع إختلاف أن المنظمات غير الحكومية في هذه الايام التي تعمل في بلدان العالم الثالث هي في خدمة المركز الرأسمالي المعولم، أي ان دورها أخطر وأوقح وأوضح تماماً كما هي العولمة.

صحيح أن بعض هذه المنظمات غير الحكومية ليست بالضرورة في خدمة الانظمة السياسية الحاكمة في بلدانها، ولذلك يكون السؤال الهام كيف نميز بين الحالتين؟

لا بد من الاشارة الى أن المنظمات غير الحكومية تحاول دائماً تمويه أو إخفاء الحبل السري الذي يربطها بالانظمة الرأسمالية الامبريالية والآن المعولمة لأن هذا يكشف عن علاقتها بهذه الانظمة ويضعها في موقع هش ويقلل من مصداقيتها لدى الجمهور. هذا لأن مثل هذه العلاقة تقوم على قناعة وأهداف الرأسماليات الغربية التي لا تبحث في بلدان المحيط عن حلفاء ولكنها تبحث عن عملاء.

لا يختلف الامر في الاراضي المحتلة عن الظاهرة العامة للمنظمات غير الحكومية. فقضية المنظمات غير الحكومية قضية خلافية بين الفلسطينيين في الاراضي المحتله ولذلك يقوم مدراء ومؤيدو هذه المنظمات بالخلط المقصود بين مصطلح المنظمات غير الحكومية ومصطلح العمل الاهلي أو المنظمات الجماهيرية القاعدية والمجتمع المدني. إن التوسيع الاصطناعي لمصطلح منظمات غير حكومية قد وصل حدا من المبالغه والتضليل بحيث إعتبر الاتحادات العمالية كأنها منظمات غير حكومية. إن هدف هذه المبالغة هو التغطية على الوجه والدور الحقيقيين للمنظمات غير الحكومية، وخاصة في المناخ الذي تزداد فية الشكوك حول دورها ومصادر تمويلها وعلاقاتها المتزايدة مع البلدان الغربية الرأسمالية ومع المؤسسات المالية الدولية الرهيبة والارهابية مالياً ولا سيما البنك الدولي كمؤسسة مالية دولية تشجع على الفساد وترمم الانظمة الديكتاتورية والقمعية في العالم الثالث، وناهبة الفائض المحلي في بلدانها لتحوله الى المركز الراسمالي المعولم. هذه هي الاجندة السرية للبنك الدولي.

وفي الحقيقة فإن البنك الدولي[3] يدعم المنظمات غير الحكومية بشكل قوي ولا سيما في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية. وبهذه السياسه يساهم البنك الولي في توسيع الانشطة الزائفه ويغطي بالتالي على عدم تنفيذ أهدافها التي تم إدراجها في أدبياتها. يقول تقرير البنك الدولي (2000):"إن المنظمات غير الحكومية على تنوعها، بما فيها الاحزاب السياسية والقاده الدينيين والمنظمات الخيرية، وجمعيات رجال الأعمال المحليين و المنظمات غير الحكومية الاجنبية هي الخيار

---

[3] أنظر كتاب عادل سمارة، *البنك الدولي والحكم الذاتي: الماحون والمادحون*، منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية، رام الله، 1997.

الاساسي لحوالي 12% من الذين تمت عمليات إستفتائهم أو تم إشتراكهم في حين أن الاحزاب السياسية تشكل أكثر من نصف هذا المجموع"[4].

إن التضليل الرئيسي هنا هو قيام تقرير البنك الدولي بعملية خلط مقصود بين المنظمات غير الحكومية كما أشرنا سابقا، وبين المنظمات الجماهيرية والاحزاب السياسية من جهة ثانية. لعل ما يدهشني هو كيف سكتت الاحزاب السياسية على قيام البنك الدولي بالمؤاخاة بينها وبين المنظمات غير الحكومية! وينسحب هذا الحديث، أي الدور المزيف للمنظمات غير الحكومية على موضوعة التنمية. إن التنمية هي عملية مجتمعية شاملة سياسية إقتصادية وثقافية وهي إما أن يتم إنجازها على يد نظام سياسي يمثل أكثرية المجتمع أو تتبناها الطبقات الشعبية على شكل التنمية بالحماية الشعبية[5]. وغير هذين النموذجين لا نستطيع تسميتة تنمية بل يمكن أن نسمية تحديثا. وبين المصطلحين موقفان متعاديان متناقضان تناقضاً تناحرياً إذا اردنا وضع الامور في صحيح نصابها. إن المنظمات غير الحكومية ممولة من الخارج ولذلك فهي متأثرة أو تحديدا تحت تأثير الاجنبي بإعتبارة مانحا. وإذا علمنا ان هذه المنظمات لا تعتمد على نفسها باي قدر من حيث التمويل، فإنها، ونظراً لحاجاتها المالية العالية، لا بد أن تخضع لإملاءات الممولين. وحتى لو كانت الفئة المستهدفة بالخدمة من قبل المنظمة غير الحكومية هي الجمهور الفقير، فإن ميزانيات هذه المنظمة لا تأتي من نفس مجتمعها وإنما من الخارج. وهذا يطرح سؤال ملخصة: كيف يمكن للأنظمة الرأسمالية الغربية أن تساعد فقراء العالم الثالث في حين أنها هي التي نهبت بلادهم في فترة الاستعمار الرأسمالي ولا تزال، هي سبب فقرهم ومرضهم وتخلفهم، وهي التي دعمت الأنظمة غير الديمقراطية في هذه البلدان ولا تزال وأقامت علاقات تبادل غير متكافئ مع هذه البلدان ولا تزال، وخلقت الكيان الصهيوني وتسلحه بالنووي ولا تزال! لذلك فإن هذه المنظمات وتلك الانظمة تعمل بموجب أجندة لا تحدد محليا وحتى فيما لو إستهدفت الفقراء، بمعنى أن هذا الاستهداف يتضمن فهما طبقيا جذريا، إلا أنه عند التطبيق يأخذ شكل الإحسان والصدقات والعمل الخيري وهذه أمور غير تنموية ابداً.أما كون شعبية الاحزاب متدنية، إذا صح ما ورد في التقرير، أو كان ذلك دون مبالغة، فهذا يعني ان خيار الناس هي المنظمات المدعومة من الاجنبي! فلماذا لا يكون خيار الناس هو تجديد الحركة الحزبية؟ لماذا يكون الخيار هو الاعتماد على المتمولين من الاجنبي؟

وفي حين أن مختلف المنظمات غير الحكومية، المنظمات التي تعمل في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وتزعم أن دورها وهدفها هو القيام بالتنمية، فإنها في الحقيقة ممولة من وكالة المساعدات لما وراء البحار في الدول الغربية

---

[4] تقرير البنك الدولي، الفعاليات في الضفة الغربية وغزة،2000 ،ص83.

[5] فيما يخص التنمية بالحماية الشعبية، انظر عادل سمارة، من احتجاز التطور الى الحماية الشعبية، منشورات كنعان، دمشق 1988.

(أو.د.أيه O.D.A). لذلك فإن أجندتها مصممة في الخارج على يد البنك الدولي وسفارات البلدان الرأسمالية الغربية ...الخ.

هناك عشرات آلاف الكتب من مختلف بلدان العالم التي تنقد الدور الارهابي اقتصادياً للبنك الدولي. ولا يقلل من هذه الحقيقة أن كثيراً من مثقفينا واقتصادييننا لا يشرحون هذا لطلابهم، لأنهم إما يؤمنون بوصفات البنك الدولي المميتة، أو لأنهم يقومون بأبحاث مدفوعة الأجر لهذا البنك. وحينما نرى ان هذا البنك يرعى المنظمات غير الحكومية، ترتعد فرائصنا. يجب ان ترتعد فرائصنا لأن أمامنا تحالف مشبوه بين طرفين يُفترض أن لكل منهما أجندة مختلفة عن الآخر إلا إذا قرر أحدهما التخلي عن أجندته. وفي هذا المستوى، وبناء على الدور الواضح للبنك الدولي، بوسع المرء الاستنتاج بأن الزعم الزائف هو موقف المنظمات غير حكومية التي تدعي التنمية ولكن لا تمارسها حيث أن البنك الدولي ليس مرجعا تنمويا موثوقاً بل هو مؤسسة مضادة للتنمية، إنها مؤسسة تحديث راسمالي، وهو تحديث لم يحصل حقيقة في بلدان العالم الثالث. ان البنك محكوم بمواقف حكومة الولايات المتحدة اي الدولة التي تقاتل العرب والفلسطينيين نيابة عن الكيان الصهيوني، وتعتدي على كل بلدان العالم الثالث.

من اللافت، بناء على ذلك، ما يُسديه البنك الدولي من مديح لدور المنظمات غير الحكومية في مساعدة العملية التنموية في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية. وعليه فإن الدور المنسوب لهذه المنظمات في تقرير البنك الدولي لعام 2000 هو أكبر بكثير من حجم هذه المنظمات على أرض الواقع[6]. هذا ناهيك عن الخداع الكامن فيه والممثل في تسمية النقابات والجمعيات.. بأنها مجرد منظمات غير حكومية.

وبإعتبارها منظمات أقيمت وتم تمويلها على يد المانحين الرأسماليين الغربيين والبنك الدولي، فقد إنتهت المنظمات غير الحكومية بأن وضعت نفسها في تحالفات مع الطبقات الكومبرادورية الحاكمة في بلدان العالم الثالث. وفي هذا الصدد، تقدم المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية نموذجا حيّاً، فبالرغم من المنافسة بين كل من المنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية، وهي منافسة قائمة على التحكم بأكبر حصة ممكنة من المنح والهبات (أنظر لاحقا)، وبناء على تكوينها أو بنيتها، فإن المنظمات غير الحكومية مثابة ماكينة كمبرادور ثقافي تدخل نفسها في تحالف مع الكمبرادور السياسي، وعبر ذلك يتمكن كبار مدرائها من الحصول لقاء ذلك على ثروة كبيرة بحيث يتحولون هم أنفسهم الى رأسماليين. ان نقطة اللقاء الرئيسية بين السلطة والمنظمات غير الحكومية هما التسوية والحصول على تمويل من الاجنبي.

---

[6] انظر على سبيل المثال، نفس المصدر السابق *تقرير البنك الدولي لعام 2000*، ص 17.

المنظمات غير الحكومية نتاج مرحلة خاصة

بدأت ظاهرة المنظمات غير الحكومية خلال العقود الثلاثة الاخيرة من القرن العشرين، التي هي جزء من فترة ما بعد الحرب الباردة. بل انها جزء من سياسة الحرب الباردة للمركز الراسمالي الامبريالي حيث تسمح لمؤسسات ودعاة هذا المركز بالدخول الى نسيج المجتمعات التي اكتوت بلهيب الراسمالية الامبريالية مغطاة بالمنظمات غير الحكومية حيث تخفي هذه المنظمات ذلك الوجه القبيح للمركز الراسمالي الامبريالي. ولا شك أن إدراكنا لحقيقتها جاء متأخراً وعدم إدراك البعض منا ذلك بعد هو على الأقل دليل نجاحها في تمرير مهمتها. لقد تولدت في فترة بالتوازي مع التغيير في ميزان القوة والقوى الاجتماعية داخل، وفي ما بين الكتلتين الاشتراكية والرأسمالية. فخلال فترة السبعينات من القرن العشرين كانت معظم بلدان محيط الاتحاد السوفييتي السابق وخاصة البعيدة منها في آسيا وإفريقيا قد تفككت وتحولت الى توابع للنظام الرأسمالي العالمي. وفي الفترة ما بين 1985-1990 تم تفكك المحيط القريب للاتحاد السوفييتي أي أوروبا الشرقية، الى ان تفكك الاتحاد السوفييتي نفسه. وتحت قيادة الطبقات الرأسمالية الكمبرادورية، دخلت هذه البلدان في عملية فك إرتباط تدريجي عن المعسكر الاشتراكي وأخذت تربط نفسها ثانية بالمركز الرأسمالي الامبريالي[7].

لقد تم إستخدام المنظمات غير الحكومية كغطاء لإخفاء الوجه الامبريالي القبيح في عملة داخل بلدان العالم الثالث التي كانت قد عانت طويلاً تحت النظام الاستعماري الرأسمالي الغربي ولاحقا تحت النظام الامبريالي وألآن تحت العولمة، اي عانت من عدو حقيقي. لقد تم إستخدام الانظمة الرأسمالية الغربية الصغيرة لتلعب دورا في هذا الصدد (النرويج والسويد والدنمارك على سبيل المثال) ولذلك أسميها في هذا السياق (الحكومات غير الحكومية). إن دورها في التسلل الى العالم الثالث أسهل من دور الدول الرأسمالية الاستعمارية الكلاسيكية لأن هذه البلدان، النرويج مثلا، ليس لها تراث إستعماري في بلدان المحيط، وخاصة الوطن العربي، لذا، لا يكون وجهها منفّراً كوجه الامبرياليات ذات التراث الدموي في العالم الثالث[8]. وهكذا فقد خدمت النرويج السياسة الامبريالية الامريكية في الوطن العربي وخاصة فلسطين كما لو كانت مجرد منظمة أمريكية غير حكومية. لقد عملت منظمة "فافو" النرويجية في الضفة والقطاع تحت زعم بأنها متفرعة عن إتحاد العمال النرويجي، لكنها في الحقيقة هي نفس المنظمة غير الحكومية التي أدارت مختلف التحضيرات اللازمة

---

[7] انظر عادل سمارة، *الاتحاد السوفييتي من الثورة الى الانهيار: الاسباب والدروس*. (اعداد)، مؤتمر الاممية الشيوعية، بروكسل، بلجيكا، 1998، ص ص 223-237. (بالانجليزية).

[8] قرر المركز الثقافي العربي في السويد عام 2001 ان تشتمل نشاطاته المسماة (53 سنة على مشكلة اللاجئين الفلسطينيين) على جزء عن النكبة، الا ان وزارة الثقافة السويدية منعت النشاط برفضها تمويله. عن جريدة القدس العربي ، يوم 14 آب، 2001، لندن.

لمفاوضات أوسلو سيئة الصيت، حيث كانت الاداة الرئيسية لذلك من خلال دور فريق من الاكاديميين الفلسطينيين. لقد أصبح الكثير من هؤلاء الاكاديميين أعضاء في مفاوضات مدريد ولاحقا أوسلوا وبشكل خاص الفريق الذي فاوض على حقوق اللاجئين الفلسطينيين. ومن الطريف والمضحك ان هؤلاء المثقفين ومدراء المنظمات غير الحكومية قد فاوضوا على أوسلو واحتفلوا به، وعندما تفجرت الانتفاضة الثانية واتضحت تفاهة أوسلو أخذنا نرى هؤلاء أكثر الناقدين لأوسلو لا بل وكأنهم كانوا قد ناضلوا واعتقلوا وهم يعارضونه! اما الدنمارك، فهي التي ولّدت مجموعة كوبنهاجن، وهي مجموعة من التطبعيين الداعين لاكبر استسلام ممكن، وهي مكونة من منظمات غير حكومية فلسطينية ودنماركية ومصرية واردنية، ومن مؤسسيها د. سعد الدين ابراهيم (من مصر) الذي أدين كمدير لمنظمة غير حكومية بالتجسس لصالح دول أجنبية، ومن الاراضي المحتلة فيها المنظمة غير الحكومية "بانوراما". والاهم من كل هذا ان ما نعرفه قليل وبالصدفة.

ومن ناحية عملية فإن ظاهرة المنظمات غير الحكومية أتت مثابة أداة جديدة للعولمة، التي هي التطورات الاخيرة لهيمنة رأس المال وسيطرتة على العالم. وخلال هذه الهيمنة حصل أن تدهور المثقفون والاكاديميون والحكام الكمبرادور في بلدان المحيط الى مستوى إعلان الولاء التام للرأسمالية الامبريالية في مرحلة العولمة. وبتحديد اكثر فان ظاهرة المنظمات غير الحكومية هي احدى متطلبات عولمة رأس المال في هيمنته على العالم الثالث بشكل خاص.

ترافقت ظاهرة المنظمات غير الحكومية أيضا مع أزمة المديونية في العالم الثالث عندما فشلت بلدان المحيط في دفع ديونها سواء أقساط الديون أو خدماتها، ولا سيما خلال ثمانينات القرن العشرين وهو العقد المسمى "عقد التنمية الضائع"، على حد تعبير الامم المتحدة. كانت انظمة العالم الثالث خلال هذا العقد فقيرة الى حد عجزها عن أن تقاوم الاغراء المالي الكبير نسبيا (نظراً لفقرها) الذي كان بوسع المنظمات غير الحكومية أن توفره لها، سواء على شكل رشوات لمن هم في السلطة أو من خلال ما تقدمة من خدمات ونفقات على مكاتبها وموظفيها تحت تسمية التنمية بإعتبار أن هذه الاموال تصب في الدورة المالية للبلد. وعلى الاغلب فإن كميات كبيرة من هذه الاموال تصرف على الفساد حيث تقدم السلطات في هذه البلدان تسهيلات للمنظمات غير الحكومية مقابل حصة من الفلوس. ولكي تقوي موقع المنظمات غير الحكومية فقد وسعت الانظمة الرأسمالية الغربية ميزانيات هذه المنظمات على حساب الميزانيات التي كانت هذه الدول تخصصها كمساعدات رسمية لحكومات العالم الثالث فيما يسمى وكالة تنمية ما وراء البحار (أو.دي.ايه).

المنظمات غير الحكومية تحل محل وكالة التنمية لما وراء البحار

باعتبارها ذات وجه مخفي أو مقنّع فإن المنظمات غير الحكومية أصبحت مفضلة لدى دوائر الحكومات الغربية التي تقدم مساعدات لدول أجنبية. وهذا ينسجم مع تحليلنا الوارد أعلاه. وبمثل هذه الامكانيات فإن المنظمات غير الحكومية قادرة على أن تلعب دورا أكثر "فائدة" للدول المانحة.

"حلت المنظمات غير الحكومية، خلال العقدين الماضيين، محل الحكومات: فهي تفترض، على الاغلب، أن إحدى فوائد المنظمات غير الحكومية كامنة في حجمها الاصغر ومرونتها في تقديم المساعدات الرسمية مقارنة مع البيروقراطية الضخمة لمؤسسات الدولة. والآن، فإن عدداً من المنظمات غير الحكومية، كبيرة الحجم نسبياً، تتمتع بإستخدام كميات من الاموال أكثر من مقادير الاموال الموضوعة تحت تصرف وكالات المساعدات الأجنبية الرسمية. فعلى سبيل المثال، كانت المساعدات المقدمة من خدمة الاغاثة الكاثوليكية عام 1985، حوالي 437 مليون $ مقارنة ب426 مليون $ كمساعدات حكومية من بلجيكا، وكانت حصة منظمة كير 247 مليون $ – مقارنة بما قدمتة النمسا وهو 258 مليون $ وفي عام 1989 كانت ميزانية منظمة أوكسفام البريطانية 119 مليون دولار أي أعلى مما قدمته حكومة نيوزيلندا كميزانية للمساعدات الاجنبية وهي 104 مليون $.

وفي هذا الوقت ازداد حجم الكثير من المنظمات غير الحكومية بشكل متسارع كما إزداد عددها وخاصة عندما اتجهت الحكومات لزيادة مخصصاتها على حساب مخصصات مؤسسات التنمية لما وراء البحار. تقدر الحصة الكلية من المساهمات الخاصة ب1.75% من الانتاج القومي الاجمالي (ان ما يقدم منه للعالم الثالث هو 2%). وإذا ما أضيفت المساهمات العامة بما فيها تبرعات المنظمات الطوعية الخاصة يصبح ما هو في اليد قرابة 0,5% من الانتاج الاهلي الاجمالي (أي ما يقارب الحجم الكلي للنفقات الدفاعية التي هي0,6% من الانتاج القومي الاجمالي). ففي المملكة المتحدة وصلت المساعدات الخاصة كصدقات الى قرابة 2 بليون جنية استرليني 0,58 من الانتاج القومي الاجمالي، وهي النسبة التي يذهب 6.5 % منها الى العالم الثالث.

ومن بين كافة أعضاء منظمة الدول الصناعية المتقدمة، كانت كل من استراليا والنمسا وفرنسا قد ساهمت بالحصة الادنى للمنظمات غير الحكومية بعد الحكومة البريطانية أي أقل منها، وهكذا كانت بريطانيا إحدى أوائل الدول التي أخذت تقدم دعماً هاماً لمنظماتها غير الحكومية. ففي عام 1971 ساهمت الحكومة البريطانية بحوالي 8% من كامل المساعدات الرسمية التي قدمتها منظمة البلدان

الصناعية المتقدمة، وما أن حل عام 1979 حتى هبطت هذه النسبة الى 1.6%، وهبطت عام 1986 الى 0.6%. لقد زادت حكومات أخرى ما تقدمة من مساعدات بشكل سريع في حين أن الحكومة البريطانية لم تفعل ذلك. إن إختزال وكالات التنمية لما وراء البحار في المنظمات غير الحكومية دفع حكومات البلدان التابعة الى الاحتجاج حيث أخذت تطالب بحصص لها. وعلية فقد وصلت المنظمات غير الحكومية والحكومات التابعة الى وضعية التنافس فيما بينها على السيطرة على حصتها من الهبات وحيث خلقت الدول المانحة هذه المناسبة فقد ضمنت لنفسها ولاء الطرفين في نفس الوقت"[9]. لا يحتاج هذا المقتطف الى مزيد من التوضيح، فهو يؤكد حقيقتين:

- الاولى: ان المنظمات غير الحكومية تتمول من الانظمة الغربية الراسمالية الحاكمة.
- والثانية: ان الحكومات والمنظمات غير الحكومية في العالم الثالث تترزق من السيد الاجنبي.

يقول الجنرال البرازيلي.نلتون سيركوزا، لقد أنفقت المنظمات غير الحكومية 700 مليون $ في البرازيل عام 1994[10]. فإذا ما أنفقت المنظمات غير الحكومية عشرات ملايين الدولارات في الضفة الغربية وقطاع غزة(أنظر لاحقاً)، فهذا يعني أن كمية الاموال المنفقة في البرازيل ضئيلة جداً إذا ما قارنا عدد سكان البرازيل بعدد سكان المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية (أنظر لاحقا) وهذا مؤشر على حجم الاهتمام ومدى التركيز الذي تقوم به بلدان المركز الراسمالي المعولم في المناطق المحتلة. وباختصار، تنفق المنظمات غير الحكومية ولا سيما الدولية منها، بشكل جماعي ما يقارب تسعة الى عشرة بلايين دولار سنوياً[11].

وكما أشرنا في عدة مواضع، فإن الزيادة المتواصلة في حصص المنظمات غير الحكومية على حساب وكالات التنمية لما وراء البحار، لا يعني أن هذه الاموال كافية للتنمية الحقيقية. وهذا ينقض المبالغة التي وردت في تقرير البنك الدولي الذي يقول:

"يعكس مستوى المساعدة ذلك الاهتمام الكبير الذي تولية الدول المانحة في مساعدتها في عملية السلام في الشرق الاوسط. وفي الحقيقة، فقد بلغت حصة كل شخص من سكان الضفة والقطاع من المساعدات الامريكية قرابة

---

[9] انظر جون كلارك، *تحديد التنمية: دور المنظمات الطوعية*، ص ص 42-43 منشورات كوماريان، 1991.

[10] نقلا عن *اكسكيوتف انتيلجنس ريفيو*، عدد 7 نوفمبر، 1997، المجد 24، ، رقم 54، ص 52.

[11] انظر نشرة*تنمية*، العدد 2 سنة 1995، منشورات منظمة التعاون، جنيف.

$175 عام 1997، وهذا يمثل أحد أعلى مستويات حصة الفرد من المساعدات الحكومية الرسمية التنموية في أي مكان في العالم[12].

ولكن، حتى لو كانت الارقام والمقادير صحيحة، يبقى السؤال موجه الى من تلقوا هذه المساعدات، أي السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية هو: اين ذهبت وكيف صرفت. فقد اعتبرت السلطة الفلسطينية ان المساعدات التي حصلت عليها مثابة مكافأة لها على عقد تسوية مع الكيان الصهيوني فتصرفت بهذه المساعدات على هواها. أما المنظمات غير الحكومية فليس هناك من يسألها ماذا فعلت بالاموال؟ بل لا احد يعرف ما الذي جمعته من اموال. لذلك، فإنه اذا كان هناك من ينتقد السلطة الفلسطينية على سوء تصرفها المالي، فإن المنظمات غير الحكومية محررة من أية مساءلة. وبشكل خاص، فإن الدول المانحة والبنك الدولي قد ركزت في السنوات الاخيرة على فساد السلطة، ولكنها تجاهلت فساد المنظمات غير الحكومية. والسؤال: لماذا!

واضح تماماً أن البلدان المانحة، والمنظمات غير الحكومية والبنك الدولي تريد من الشعب الفلسطيني أن يبتلع طعم التسوية ويقبل بالسلام الزائف المتمثل في إتفاقية أوسلو "سلام رأس المال". وتدّعي هذه الاطراف بأنهم يحابون الضفة والقطاع من خلال زيادة حصتها من المساعدات لهذه المناطق. وعلى الرغم من ان تقليص ميزانية وكالة التنمية الدولية بشكل عام، لصالح المنظمات غير الحكومية، لا يزال واضحاً أن ميزانية المنظمات غير الحكومية ليست بكل هذه الضخامة إذا نظرنا لها بموجب زعمها أنها مساعدات لانجاز تنمية، إضافة الى أنها عرضة للتناقص في المستقبل.

يقول تقرير البنك الدولي لعام 2000 :

"إن كافة هذه المؤشرات قد تتفاقم أكثر من خلال التقليص العام في المساعدات التنموية الرسمية مقابل زيادة حاجة البلدان المتلقية للمساعدات في ظل ندرة مصادر المساعدة. لقد هبطت مساعدات وكالة التنمية لما وراء البحار بنسبة 18% من حيث قيمتها الاسمية و21% من حيث القيمة الفعلية بين عامي 1994 -1997 (وهي أخر سنة توفرت فيها معطيات). وخلال نفس هذه الفترة، فإن نسبة ما قدمتة وكالة التنمية لما وراء البحار الى الضفة الغربية وقطاع غزة قد إزدادت فعلياً، من 0.78 % الى 1.24% طبقاً للمعطيات المتوفرة من منظمة البلدان الصناعية المتقدمة. إن تقليصاً أكثر لوكالة المساعدات لما وراء البحار هو أمر مؤكد حيث سيلقي بظلال سلبية على مستقبل موارد الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا يمكن أن يؤدي الى إلحاق أضرار بالحاجات المتنافسة من قبل الطوارئ الانسانية في أماكن

---

[12] *تقرير البنك الدولي* لعام 2000، ص 17،

أخرى من العالم مثل جهود إحلال السلام في كوسوفو و تيمور الشرقية على سبيل المثال"[13].

هذا إضافة الى حقيقة أن كمية الاموال نفسها أقل مما هو ضروري للتنمية، وتجدر الاشارة الى أن هذه الميزانيات الصغيرة لا تنفق بشكل مباشر. وإذا صح الزعم بأن الدول المانحة تحابي الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن هدفها من ذلك هو تقوية أو تثبيت السلام الزائف فيهما تجاه العدو الصهيوني ولصالحه. ويكون السؤال حينذاك ما هو الهدف من خلق السلام الزائف؟ كيف ينظر البنك الدولي والدول المانحة والمنظمات غير الحكومية للإنتفاضة الثانية الذي قام بها الشعب الفلسطيني ضد هذا السلام؟ هل سيغيرون موقفهم بناء على ذلك أم سوف يعاقبوا الفلسطينيين في الضفة والقطاع؟ في الحقيقة، فإنهم يعاقبون! إن البلدان المانحة هي البلدان الوحيدة في العالم التي لم تحتج على قيام الكيان الصهيوني بارتكاب مذابح وبتدمير إقتصادي في الضفة والقطاع. وحتى إذا ما كانت حصة الفرد من هذه المساعدات 175 دولار، فهل تذهب حقيقة الى أيدي الناس، وحتى لو ذهبت فهل هي كافية!

تنمية مقترحة ولكن لم تنفذ

تجدر الاشارة الى أن الميزانيات الصغيرة نسبياً المخصصة للمنظمات غير الحكومية هي إحدى الوسائل المناسبة لتقييم نجاعتها في إنجاز أهدافها المعلنة في التنمية. فالتنمية لا بد أن تتم على نطاق وطني شامل لأنها مشروع أو سياسة من أجل دول وليست من أجل أفراد. وفي هذا السياق، فإن ميزانيات المنظمات غير الحكومية، حتى لو بدت كبيرة نسبياً مقارنة بحاجات الافراد، رواتبهم، الصدقات، الفساد، فإنها ليست كبيرة بما يكفي لسد حاجات التنمية الوطنية. وهذا ينفي زعم المنظمات غير الحكومية بأن هدفها هو المساهمة في العملية التنموية. إن المانحين بما هم مصدر ميزانيات المنظمات غير الحكومية، هم في الحقيقة أحد الاسباب الرئيسية في تخلف بلدان العالم الثالث كما أنهم لا زالوا يساهمون في إحتجاز تطور هذه البلدان.

وحيث نقول أن الامبريالية هي قوة دفع رئيسية في إتجاهات التخلف في بلدان العالم الثالث، فليس هذا مجرد إتهام أو إحالة اسباب التخلف على عوامل خارجية. إن المانحين حالياً هم إمتداد للأنظمة الرأسمالية الاستعمارية في بلدان العالم الثالث لأنهم كانوا قد نهبوا موارد وثروات هذه البلدان ونصبوا عملائهم ووكلائهم حكاماً عليها في فترة ما بعد الاستعمار. إن هؤلاء الحكام هم ممثلين للتجار الذين تحولوا لاحقاً الى طبقة رأسمالية "كمبرادور"، التي لعبت دوراً في إحتجاز تطور بلدان

---

[13] نفس المصدر، *تقرير البنك الدولي* لعام 2000، ص 24.

العالم الثالث. إن قيام دول المركز الرأسمالي بحماية هذه الانظمة، إضافة الى إحتجاز التنمية فيها قاد الى إحتجاز الديمقراطية، ناهيك عن ذكر التبادل غير المتكافئ[14].

يبدو أن الميزانيات الضئيلة للمنظمات غير الحكومية هي السبب في تركيزها على العمل الخيري والصدقات ومساعدة الفقراء وتقديم الخدمات المجانية وليس على التنمية، هذا بعد ان تضمن رواتب مجزية لمدرائها. أما تبريرهم لهذا فهو بزعم ان ما تحتاج التنمية في هذا المجتمع ليس إلا رأسمال صغير وهذا يبرز قضيتين أساسيتين :

*الاولى: إن هذا النمط من التنمية يتبنى ويشجع الثقافة الخاصة والفردية، في حين أن ما هو مطلوب هو تعاون جماعي في الاقتصاد والاجتماع والثقافة.

*والثانية: إن هذه الكميات المحدودة من الارصدة تخلق مشاريعاً صغيرة وضعيفة عاجزة عن المنافسة في السوق الرأسمالي. وهذا أحد الاسباب في أن معظمها قد إنهار. إن الطريقة الوحيدة أمام هذه المشاريع لكي تنافس هي أن تعمل على أساس تعاوني. وفي هذا الصدد يقول تقرير البنك الدولي:

" في النصف الاول من عام 1999، وزعت المنظمات غير الحكومية حوالي 15 مليون $ أمريكي على شكل قروض. ورغم أن هذا يشكل أقل من 2% من قروض البنوك التجارية في تلك الفترة فإن هذه البرامج تركز بالضبط على الفقراء، الذين هم بدورهم لا يملكون التسهيلات المناسبة للحصول أو الوصول الى الاعتمادات ومجال الاستحداث التي يمثلها. هناك بعض القروض المقدمة ضمن برامج مثل تلك التي يديرها صندوق التنمية الفلسطيني تحاول أن تلبي حاجات المشاريع المتوسطة والصغيرة على مستوى تقديم الخدمات الاستشارية والمالية. إن لدى المنظمات غير الحكومية دوراً هاماً لكي تلعبة في كافة هذه المناطق جنباً الى جنب مع مبادرات هدفها تسهيل تطوير القطاع الخاص"[15].

وبناء على حقيقة ان القروض المقدمة للمشاريع الخاصة هي قروض صغيرة، فإن هذه المشاريع عادة ما تنهار في مواجهة الضائقة الاسرية أو الظروف الاجتماعية أو المالية السيئة. وعلية يبقى الفقير فقيراً ولكن هذ المرة يصبح تحت طائلة دين كبير. لم يتفوه البنك الدولي ولو بكلمة عن التعاونيات كما لم تقم المنظمات غير الحكومية بأي عمل تعاوني. وبعد كل هذا يصبح من الضروري السؤال من الذي يقود الاخر! تقول الحقيقة أن كليهما، البنك الدولي والمنظمات غير الحكومية، يقوماً

---

[14] كان هناك املا كبيرا في ان بلدان العالم الثالث سوف تتجاوز فترة ما بعد الاستعمار باعتبارها فترة انتقالية. ولسوء الحظ لم يكن الامر على هذا النحو. فقد اعقبت فترة ما بعد الاستعمار فترات مشابهة لفترة الاستعمار نفسها، فترة الاستعمار المعولم.

[15] *تقرير البنك الدولي* لعام 2000، ص 49.

بإعادة تثقيف الطبقات الشعبية بإيديولوجيا السوق. إن ما يسهل مهمة البنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية باعتبارهم فريق في خدمة القطاع الخاص، اي ضد التنمية، هو حقيقة أن معظم اليساريين والتقدميين والاشتراكيين والنشطاء القوميين الذين يفترض أن يعارضو التحديث الرأسمالي، قد أصبحو هم أنفسهم مندمجين في هذا الشكل من التحديث و معارضين أو معيقين للتنمية بالحماية الشعبية، هذا النموذج الذي إكتسب شرعيتة في الانتفاضة الأولى وتأكدت في الانتفاضة الثانية.

في فترة معينة، اتخذت أنشطة المنظمات غير الحكومية شكل عملٍ خيري. وهكذا فإنه في أعقاب تجربة ثمانينّات وتسعينات القرن الماضي أصبح واضحاً أن المانحين، إنما كانوا يديرون شكلاً من العمل الرأسمالي. فقد كانوا يقدمون قروضاً ويجنون فوائداً وعندما فشلت معظم هذه المشاريع توجة معظم المانحين الى تقديم معظم الخدمات على شكل مساعدات فنية. فقد بدأت هذه السياسة الجديدة حتى قبل فترة مجيء السلطة الفلسطينية. وعندما برز المانحون بشكل مباشر في المشهد خلال فترة حكم السلطة الفلسطينية زادوا من التحول الى وتشجيع المساعدات الفنية الامر الذي سمح لهم بتجنب أي نقد في حالة فشل المشاريع. كانت هذه المؤسسات الغربية قادرة على إسترداد معظم ما قدمتة للشعب الفلسطيني وخاصة من خلال تعيين رواتب عالية جداً للخبراء الرأسماليين الغربيين أو من خلال إرسال فلسطينيين الى الخارج في أوروبا وأمريكا لتلقي التدريب. وهذا ما أثار حفيظة بعض الرسميين في السلطة الفلسطينية بإعتبارهم مستفيدين من فلوس المانحين. يشير تقرير البنك الدولي:

"انه بناء على ما قالة مسؤولون فلسطينيون كبار، فإن المساعدات الفنية هي نشاطات مساعدة يمكن أن تشكل نصف دعم المانحين من رأسمال أي مشروع. والحقيقة أن هناك تصور واسع بين الفلسطينيين المهتمين بالمساعدات بأن لدى المانحين القدرة بحيث يفرضون الخبراء المنتمين إليهم على اي مشروع مما يلعب دوراً كبيراً في إعادة تشكيل الاولويات المطروحة"[16].

إن المساعدات الفنية هي إصطلاح غامض يصعب قياسة مقارنة بالمشاريع الانتاجية التي هي حالة مادية على الارض. وبناء على ذلك فإن المنظمات غير الحكومية إنما تقوم بمهمة خيرية وليست تنموية. وحتى المشاريع "الانتاجية" فهي مشاريع يتم تغطية عجزها بشكل دائم من قبل الاطراف الممولة لأنها ليست مشاريعاً انتاجية قائمة على اساس تنموي جماعي وإنما قائمة على اساس التنفع الفردي. هذا اضافة الى الخدمات التي تقدمها هذه المنظمات سواء الصحية او "الثقافية"...الخ.

---

[16] نفس المصدر *تقرير البنك الدولي* لعام 2000، ص 109.

ففي تقديم هذه الخدمات تجري التغطية على الاساليب الفاسدة والمحسوبية في استخدام الاموال. على ان الامر الاخطر هو ان تعويد الناس على تلقي خدمات مجانية حتى لو صحية، هي تعميق لثقافة "بطاقة-كرت المؤن" التي سادت ولا تزال اوساط الشعب الفلسطيني في أعقاب احتلال عام 1948. ان متلقي الخدمات هو طرف سالب، ضعيف، مكسور النفسية بالضرورة، سواء كان فرداً جرى تشغيله او نادٍ حصل على دعم مالي لإصدار نشرة... لا يجرؤ على النقد ولا يحق له النقد وإذا انتقد حتى بحق، فإنه يبدو كالجشع الذي يطمع في مزيد. وعليه، فإن متلقي الخدمات شخص يسهل التحكم به وتوجيهه لصالح، أو هكذا يُقصد على الاقل، من يقدم له الخدمات. وهكذا يتم تسخير هؤلاء للترويج السياسي لمن يقدم لهم خدمات هي في الاساس ليست من جيبه بل من السيد الاميركي، وهي خدمات تحت غطاء صحي ولكن هدفها سياسي، اي تجنيد سياسي لصالح من يقدم المساعدات ومن يمولوه كي يتمكن من تقديمها، وهي في النهاية موجهة لتحسين صورة الدول العدوة التي تقدم المساعدات عبر المنظمة غير الحكومية المحلية التي تتغطى بنشاط انساني، وهذه عملية تبرر الاستعمار تماما كما يحدث في العراق اليوم حيث يعتبر البعض ان الاحتلال الاميركي للعراق تحريراً. وهذه الانشطة هي في معظم الاحيان انشطة خيرية التي يصعب قياسها ايضا سيما أنها ليست قائمة على أساس تنموي.

"تقوم الحكومة الامريكية من خلال وكالة المساعدات يو.أس.إيد. بالتأثير بشكل كبير على المنظمات غير الحكومية وعلى صياغة أهداف هذه المنظمات بحيث تندرج ضمن سياستها الخارجية وأهدافها من المساعدات... هناك إهتمام متزايد يشير الى أن الحكومة تخبر المنظمات غير الحكومية بشكل متزايد عن المشاريع التي عليها القيام بها عندما تقدم طلبات التمويل... هناك إشارة تحذيرية كانت قد حصلت عام 1982 بأن المنظمات غير الحكومية إنما تقوم بتقويض نفسها في عملية البحث عن تمويل رسمي. لإن فساد المنظمات غير الحكومية سوف يكون هو اللعبة السياسية في السنوات المقبله بل إنه يحدث الآن... فلا بد لها أن تفسد في سياق العملية، لأنها سوف تحصل على أموال كافية لمشاريعها في حين أن بقية جوانب برنامج التنمية سوف تعاني من قلة التمويل"[17].

وخلال فترة حكم السلطة الفلسطينية، لم يتراجع دور المنظمات غير الحكومية ولم يتم تقليص نطاق عملها. وفي الحقيقة لقد توسعت الى حد أن كل من المنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية أخذت تنافس إحداهما الاخرى على الحصول على التمويل. تصبح هذه المنافسة مفهومة لأن أسس عملهما متطابقة، مثلاً إستهداف أو دعم القطاع الخاص وتعميم إيديولوجيا السوق. كما أن سياسة كليهما متماثلة: مثلاً التطبيع مع الاحتلال الصهيوني وتسويق التسوية، ورفض المقاومة وحتى شجبها. إن الفرق بينهما يقوم على من الذي سوف يتحكم بأموال المانحين:

---

[17] جون كلارك، 1991، مصدر سبق ذكره،

أهي القيادة السياسية التي وقعت إتفاق أوسلو وتمسكت به دون عودة استفتائية للشعب، اي رغما عن الشعب الفلسطيني؟ أم هي المنظمات غير الحكومية، إبنة الرأسماليات الغربية التي ثقافتها وإلتزامها وتعليمها وسياساتها متجهة الى الخارج كما أنها داخلة في مشاريع مشتركة مع شركاء إسرائيليين؟

يتحدث تقرير البنك الدولي لعام 2000 كما تتحدث تقاريره الاخرى بشكل عام، بشكل إيجابي عن المنظمات غير الحكومية بنيّةٍ مسبقةٍ لدعم هذه المنظمات. قاد هذا الدعم من قبل البلدان المانحة للمنظمات غير الحكومية بعض قيادات هذه المنظمات الى منافسة السلطة. فقد كتبت إحدى المثقفات المؤيدات لدور وارتباطات المنظمات غير الحكومية بأن من حق المنظمات غير الحكومية أن تراقب أداء السلطة[18].

يمكن أن نفهم هذا الطلب إذا أخذنا بالاعتبار ما كان قد قالة زكريا عبد الرحيم وكيل وزارة الداخلية:

"لقد إستلمت المنظمات غير الحكومية العاملة في المناطق التي تديرها السلطة الفلسطينية 400 مليون $ منذ عام 1994 . وقد صرف من هذا المبلغ 160 مليون$ على نشاطات حقوق الانسان والديمقراطية. هناك 1000 منظمة غير حكومية مسجلة لدى وزارة الداخلية الفلسطينية، إن 200 منها موجودة في القدس و35 أجنبية ... إن أنشطة هذه المنظمات تغطي الخدمات الاجتماعية، العناية بالمعاقين، المساعدة في التعليم، الصحة والشؤون الزراعية. إنني اقترح عليها أن تتجة الى المشاريع الانتاجية. لا يمكن لوزارة الداخلية التدخل بشكل تعسفي في أنشطة هذه المنظمات غير الحكومية"[19].

إن عدم قيام الحكومة بالتدخل في أنشطة تسمى أنشطة مجتمع مدني ربما تبدو كخطوة إيجابية، ولكن هذا ليس ما يحصل حتى في بلدان المركز

---

18 انظر ريما حمامي، الاحتراف السياسي للمنظمات غير الحكومية في غياب المعارضة، في مجلة *السياسة الفلسطينية*، رقم 10، ربيع عام 1996، وانظر رد عادل سمارة عليها في *كنعان*، العدد 88، أيار عام 1998. والحقيقة ان موقف ريما حمامي الداعي لقيام المنظمات غير الحكومية بمراقبة اداء السلطة هو موقف مدعوم من الدول المانحة.

19 في مقابلة مع جريدة *القدس*، 11 ايلول 2000، مع السيد زكريا عبد الرحيم، وكيل وزارة الداخلية في السلطة الفلسطينية، حيث قال، بأن عدد المنظمات غير الحكومية في اراضي السلطة الفلسطينية هو قرابة 1000 منظمة من مختلف الانواع. بينما تقول نشرة *تنمية* ان هذاالعدد هو بين 950-2500 منظمة. " اما المنظمات غير الحكومية الاجنبية الناشطة في المناطق المحتلة عام 1967، فتقدر العدد ببضع مئات، من بينها 130 منظمة اوروبية و 40 منظمة من شمال اميركا، ... ومن المقدر ان هناك حوالي 30 منظمة اجنبية لديها برامج اقراض، في المناطق المحتلة، وان بعض المنظمات غير الحكومية متخصصة في الاقراض، اما البعض الآخر فتضعه ضمن انشطتها. ومن بين هذه الثلاثين هناك 7 منظمات غير حكومية اجنبية، واثنتين تابعتين للامم المتحدة. ...ان المقدار الكلي لما تتحكم به الارصدة الدوارة هو 25 مليون دولار. ومن المحتمل ان يزداد."

الرأسمالي[20]. والحقيقة هي أن كل من المنظمات غير الحكومية في مناطق السلطة ليست منظمات مجتمع مدني حقيقية كما أن السلطة الفلسطينية لم تكن ذات يوم نظاماً ديمقراطياً. إن التوضيح الوحيد لهذا هو أن السلطة الفلسطينية غير قادرة على التدخل في شؤون المنظمات غير الحكومية لأن الدول المانحة تريد المنظمات غير الحكومية لتكون على هذه الشاكلة لغرض في نفس هذه الدول. وعليه، فإن الشعب هو الجهة الوحيدة المخولة بمحاسبة السلطة والمنظمات غير الحكومية. إن من حق قطاع المرأة ان يسأل المنظمات غير الحكومية ماذا عملت للمرأة في الريف؟ أن يسألها لماذا تنحصر خدمات هذه المنظمات في نطاق نفر قليل من النساء اللبراليات اللاتي يتقن الحديث على شاشات الفضائيات؟ إن من حق الطبقة العاملة مسائلة المنظمات غير الحكومية عن ماذا قدمت لها؟ هناك في كل مجتمع سلطة وقطاعات شعبية طبقية، فاين المنظمات غير الحكومية من هذا وذاك. إذا كانت المنظمات غير الحكومية ضد ان تنضوي تحت لواء السلطة، وهذا حقها، فعليها ان تكون ضمن القطاعات الشعبية. أما ان تخلق بنية ثالثة ليست هنا وليست هناك، فهذا أساس ارتباطها بالاجنبي. إن قوة المنظمات غير الحكومية كامنة في امكاناتها المالية الآتية من الاجنبي. وبهذه الاموال تشتري ذمماً وتستخدم أناساً طيبين. لماذا لا تتجه المساعدات المقصود بها خدمة المرأة الى اتحاد المرأة مع الاصرار على وجود لجان رقابة على الأداء، وكذلك بالنسبة للنقابات العمالية وكافة الاتحادات والنقابات؟ إن توفير إمكانات مالية لاشخاص من قبل الاجنبي وتغطية نشاطه ومن حوله بتسميتهم "منظمة عمل أهلي"، هو مدخل لفرضه كقائدٍ سياسي، بسبب الامكانات المالية الموفرة له، على كافة قطاعات المجتمع التي تعاني من أكثر من إشكالية في هذا الصدد:

- إشكالية الحاجة لأية مساعدة
- إشكالية عدم طرح سؤال من أين لك هذا
- إشكالية تربوية بحيث لا يرفض المواطن مساعدات تقف ورائها قوى عدوة للامة. وهذا يخلق بدوره مواطنا مشوها ومرتشيا، فكيف يكون لشعبٍ ان ينهض والمواطن فيه على هذه الحال؟

---

[20] ان موضوعة المجتمع المدني مسالة خلافية. فهو مصطلح وضعه هيجل ومن ثم طوره ماركس. اما التطوير الخلاق الاساسي فكان على يد الشيوعي الايطالي انطونيو غرامشي. ولكن مثقفي البرجوازية استخدموا هذا المصطلح لتبيان كأنه حالة صدامية بديلة لسلطة رأس المال. وباختصار، فإن موضوعة المجتمع المدني هي فسحة من الحركة تتخلى عنها سلطة رأس المال كي لا تقمع بالقوة، بل كي تسيطر بالهيمنة وبمؤسسات تضبط إيقاع عمل المؤسسات المجتمعية بحيث لا تتجاوز السلطة وبالتالي لا تقمعها السلطة بدورها. الامر الهام ان منظمات المجتمع المدني لا تعمل كند لسلطة رأس المال.

المنظمات غير الحكومية:
خلخلة النسيج المجتمعي للعالم الثالث

إن المنظمات غير الحكومية مصممة من قبل الانظمة الرأسمالية الامبريالية كغطاء لتسللها داخل النسيج المجتمعي في بلدان العالم الثالث وخاصة في الطبقات الشعبية كهدف والمنظمات اليسارية كأداة. وهذا السبب في أن الانظمة الحاكمة نفسها في بلدان العالم الثالث تسهل مهمة المنظمات غير الحكومية. وكما أشرنا أعلاه، فإن الناس في بلدان العالم الثالث يكرهون الامبريالية نظراً لسياساتها الوحشية في تلك البلدان خلال فترة الحكم الاستعمارّي وبعده. لهذا السبب تم خلق المنظمات غير الحكومية.

وفي حين أن المنظمات غير الحكومية قد إدعت أو زعمت بأن النساء والاطفال والفقراء هم الفئات المستهدفة في برامجها، فإنها رغم ذلك لم تقم بأعمال تنموية بالمعنى الطبقي والجماعي/التعاوني لهذه الجماعات في المناطق التي تديرها السلطة الفلسطينية على سبيل المثال. إن مساعداتها لم توجة الى المؤسسات الشعبية المحلية التي تمثل الناس مثل إتحادات العمال، إتحادات المرأة أو الطلبة، وبالاحرى فقد كانت موجهة الى أفراد. لقد تعاملت المنظمات غير الحكومية مع الافراد، بناءً على خطة إيديولوجية لتشجيع الفردية على حساب الانشطة التعاونية والنضال السياسي والطبقي.

تتعاطى المنظمات غير الحكومية مع جماعات مختلفة بشكل حاد في مجتمعات العالم الثالث:

إن المجموعة الاولى التي تم إستخدامها كأداة لاختراق الطبقات الشعبية وهي مكونة من نخبة المثقفين والتكنوقراط، والنخبة المتغربنة الذين هم سماسرة للمنظمات غير الحكومية الاجنبية ومدراء المنظمات غير الحكومية الاجنبية التي تتمول بدعم خارجي. تتسع هذه الجماعات على حساب المنظمات الشعبية الراديكالية. من المهم الاشارة هنا أن معظم أولئك الذين يعملون مع المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة ولا سيما في البدايات لم يكونوا مؤهلين في الحقول التي تم إستخدامهم فيها. إن هدف المنظمات غير الحكومية الاجنبية، كما هو واضح، هو إيجاد أناس تتمكن من خلالهم من التسلل الى النسيج الاجتماعي. وهذا هو سبب قيام المنظمات غير الحكومية، في بداية دخولها الى الاراضي المحتلة، باستخدام أي شخص يظهر الرغبة في التعاون معها. فيمكن أن يتم تعيين مهندس ليقود فريق ثقافي أو تعيين خريج علوم سياسية ليقود منظمة تنموية...الخ.

وتتضمن المجموعة الثانية الشرائح الاجتماعية الاكثر فقراً، هذه الشرائح التي تم إستخدامها كمسرح لتمرير الاجندة السياسية للبلدان المانحة.

إن الفجوة الاجتماعية، الاديولوجية، والسياسية والثقافية والاقتصادية القائمة بين هاتين الجماعتين هي فجوة واسعة جداً. ذلك أن النخبة المتغربنة، هي أكثر إرتباطاً وولاءً للثقافة الرأسمالية الغربية مقارنة مع بقية مجتمعها. لقد إتسعت هذه الفجوه بعد زيادة الدخل الذي يحصل عليه السماسرة، فالمنظمات غير الحكومية جزء من هؤلاء السماسرة، حيث أن النخبة المتغربنة تجني من دورها في المنظمات غير الحكومية دخلاً عالياً. إن بوسع المانحين توفير دخل جيد من سماسرة في البلدان الفقيرة، مثل توفير مكاتب فاخرة وأثاث مميز ومستخدمين/ات لعدة أغراض. في هذ الحالة يصبح السماسرة متغربنين في المستويات الثقافية والاقتصادية. إن دورهم هو غربنة ثقافة المجتمع لكي يصبح إستهلاكياً ولكي يؤمن بإيديولوجيا السوق.

إن تطبيق هذه الاجندة، يعني أنه من الضروري أن يقوم مثقفو المنظمات غير الحكومية المفسدين بلعب دور الاداة التي تفسد المجتمع من الاسفل لتقوم السلطة الكمبرادورية بإفساده من الأعلى. فالمنظمات غير الحكومية تفسد المثقفين والكوادر اليسارية والمنظمات القاعدية. إن معظم نشاطات المنظمات غير الحكومية هو في المجالات الثقافية والخدماتية وليس التنمية او التجذير المجتمعيين.
وحين تتعاطى مع الشؤون التنموية، يكون ذلك بمنظورها، أي سياسة تنمية المشاريع الصغيرة الفردية، التي على أية حال فشل معظمها. وهذا السبب، كما أشرنا أعلاه، في أن معظم المنظمات غير الحكومية قد حولت أنشطتها الى (مساعدات وتدريب تقني). إن فعالية أو نجاعة هذا المجال ليس من السهل قياسها. ففي فترة السلطة الفلسطينية أصبح بوسع المنظمات غير الحكومية ملاحقة المقترضين المفلسين الذين لم تكن قادرة على ملاحقتهم خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي المباشر للتحول الى أداة جباية وليس تنمية.

يعمل الناس العاديون في هذه المنظمات لأنهم يبحثون عن فرص عمل، في حين أن مدراء هذه المنظمات يقومون بوظائف وأعمال طبقاً لما يريده الممولون الاجانب. إن هذه الفئة، المدراء، هي نخبة برجوازية متعلمة ومتغربنة. وفي حين أن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بدأوا يبحثون عن الامان الشخصي بعد أن تمت خيانة الانتفاضة الاولى والانخراط في التسوية وجدت هذه النخبة أنها في خدمة المؤسسة الامبريالية. لقد ادرك بعض المحللين حقيقة ومخاطر دور هذه المنظمات وبالتالي استقالوا منها. في حين أصبح آخرون أدوات في أيدي المنظمات غير الحكومية ينجزون أهدافها وخاصة هدف إعادة تثقيف المجتمع وبالتالي لكي يصبحوا مثقفين أو قادة لعملية إعادة التثقيف. وبفضل هذه المنظمات غير الحكومية،

فإن معظم المحاضرين في الجامعات غدوا منشغلين في كتابة المقترحات والابحاث حسب طلب المانحين[21].

في عمله لدعم الانشطة السرية للمنظمات غير الحكومية، أو مايسمى(عملية السلام)، يعمل البنك الدولي كأداة لتنفيذ سياسات وأهداف الدول المانحة متجاهلاً ما تتطلبة الحاجات والاولويات الفلسطينية. وعلى الرغم من حقيقة أن ما يسمى مشاريع تعميم الديمقراطية وحقوق الانسان التي ليست ضمن قائمة أولويات الشعب الفلسطيني فقد إستمر البنك الدولي في تسويق وتمويل هذه المشاريع[22].

ان نفقات المنظمات غير الحكومية على ما يسمى حقوق الانسان والانشطة الديمقراطية قد تسببت في إثارة الكثير من الحذر والتساؤلات. فهذه الامور تتطلب كفاحاً حقيقياً من قبل الاحزاب السياسية ذات الشأن. فلا يمكن إنجاز الديمقراطية من خلال تشغيل الناس كموظفين للترويج للديمقراطية كمن يسوقون بضاعة كاسدة في المزاد العلني، ولكن ذلك ممكن من خلال تثقيف وإنتماء حقيقيين لدى المنظمات الاهلية والحركات السياسية والنقابات العمالية والتعاونيات الانتاجية، واتحادات المرأة ذات الاهتمام الاجتماعي والطبقي والجنسي والثقافي. وفي الحقيقة فإن المنظمات غير الحكومية تجتذب الآن، و/أو ترشي الكوادر اليسارية التي غادرت التنظيمات السياسية لكي تعمل لصالح المنظمات غير الحكومية التي تمول من قبل الانظمة الاجنبية الرأسمالية المانحة. وهذه الانظمة نفسها ترفض دائماً أي حل سياسي إجتماعي جذري أو تغيير في بلدان المحيط.

وحيث تقدم لهذه الكوادر أجوراً عالية فإن المنظمات غير الحكومية إنما تساهم في خلق شريحة مجتمعية جديده في هذه البلدان. لقد إخترقت المنظمات غير الحكومية قطاعات واسعة من المجتمع وليس فقط الاوساط اليسارية وذلك من خلال مؤسسات من طراز حقوق الانسان، حقوق المرأة، دراسات النوع، التدريب المهني والفني، الديمقراطية، والتطبيع مع إسرائيل. إن الاطراف التي تقرر هذه الاوليات في التحليل الاخير هي البنك الدولي والمنظمات غير الحكومية.

تعتقد النخب المجتمعية المخترقة وتؤمن بان المدخل الرأسمالي التحديثي المزيف سوف يقود الى تعميم ثقافة معينة هي ثقافة المجتمع الراسمالي الصناعي. ولعل هذا ما سمح للمنظمات غير الحكومية أن تلعب دوراً في إعادة تثقيف مجتمعات العالم الثالث بالثقافة الرأسمالية الامبريالية الغربية. وهذا سمح للمنظمات غير الحكومية بأن تزعم أنها تلعب دوراً تنموياً من جهة، وبأن الغربنة والتحديث هما أمران في متناول اليد وأنهما بلسم كافة إشكالات المجتمعات من جهة اخرى.

---

[21] في مقالته، زوار بلجندة، يحذر سليم تماري الباحثن الغربيين بان لا يحلوا محل الباحثين الفلسطينيين في اجراء دراسات عن فلسطين، ومن امكانية أن يقوم الباحثون الغربيون بشراء الفلسطينيين مبررا ذلك بأن المثقفين الفلسطينيين، شأنهم شأن نظرائهم العرب، جاهزون لبيع انفسهم وابحاثهم لمن يدفع المبلغ الاعلى. في *ميدل ايست ريبورت*، ايلول-اكتوبر، 1995، العدد 196، ص 24.

[22] انظر *تقرير البنك الدولي* لعام 2000، ص ص 74،72.

لهذا تزعم المنظمات غير الحكومية بأن عليها واجب (مساعدة) العالم الثالث على تحديث نفسه لكي تصبح جسراً يسد الفجوة القائمة بين العالم الثالث والغرب. وكجزء من مدخل التحديث هذا، تزعم المنظمات غير الحكومية بأن هدفها هو زيادة الانتاج الزراعي، وتحسين شروط السكن، والخدمات الصحية والتعليمية. والحقيقة أن هذه المشاريع قد صيغت وتم التخطيط لها في الغالب ومن ثم زجها في بنية العالم الثالث كما هي بإعتبارها النموذج الصالح تنموياً لكل زمان ومكان. أما في الواقع بناءً على ذلك فإن هذا الادعاء لا أرضية له ولا سيما في المجال الزراعي.

إن تجربة الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 تُعلّم أن كافة المنظمات غير الحكومية قد تجنبت القطاع الزراعي على الرغم من أن هذا القطاع هو العمود الفقري لاقتصاد هذه المناطق. إن موقف وسياسة المنظمات غير الحكومية هو إهمال التنمية الزراعية وهذا بموجب الطلب الاسرائيلي. كما يجب أن لا يتم إستخدام الاشتراطات الاسرائيلية كمبرر وحيد لتجاهل القطاع الزراعي. تتجنب المنظمات غير الحكومية هذا القطاع لأنها هي نفسها لا تؤمن بالتنمية الحقيقية.

بدأت صناديق الاقراض، التي يُفترض انها بنوكاً صغيرة لكن بعضها يعمل بذهنية وأهداف المنظمات غير الحكومية لا سيما حينما يقدم قروضاً لمشاريع غير مجدية ومن ثم يعفي المقترض عند افلاسه او بسبب محسوبية ما (انظر ملحق رقم 2)، بدأت هذه بتقديم قروض للفلسطينيين في المشاريع الصغيرة. لقد قدمت قروضاً بفوائد متدنية 3-4% وبفترة سماح تقارب 6 أشهر على أن تدفع القروض خلال 3-4 سنوات. تتخذ هذه المؤسسات من التنمية غطاء لها. إن البعض منها لا يوظف شخصاً لمتابعة المشروع لكي يتحقق فيما إذا كان المشروع نفسه قد أقيم أم لا طبقا لطلب القرض، أو فيما إذا كان المقترض قد دفع الحصة التي كان قد وعد بأن يساهم بها في رأسمال المشروع.

في مشروعها لتعميق الفساد السياسي والاجتماعي تقوم بعض المنظمات غير الحكومية بتقديم، غير مباشر، لشيكات مفتوحة وموقعة لبعض الموظفين. لقد بقيت حسابات العديد من هذه المنظمات دون تدقيق لسنوات عدة. إن مؤسسة إقراض بريطانية تعمل في الارض المحتلة لم تسائل مدير هذه المؤسسة عن مصاريفة الادارية طوال ست سنوات علماً بأن مصاريفها الادارية تبلغ ربع مليون دولار سنوياً. (انظر الملحق رقم 1)

قامت المجموعة الاوروبية لمدة ستة سنوات بتمويل مؤسسات إقراض دون أن تسأل هذه المؤسسات عن تقديم ميزانية للمانحين. وكانت المرة الاولى التي سئلت فيها هذه المؤسسات عن ميزانية بشكل رسمي في عام 1994، رغم أن هذه المؤسسات بدأت العمل منذ عام 1984. في كثير من الحالات كانت مؤسسات الاقراض تدار على يد المانحين وتقدم جزءاً محدوداً من رأسمال المشروع. على أن يقوم المقترض بتوفير الباقي، لكنه في الحقيقة لم يقم بذلك. وهكذا فإن الزبون أو

مقدم الطلب يبدأ المشروع برأسمال غير كافٍ وتكون النتيجة فشل المشروع. والسؤال هو: لماذا تسمح هذه المنظمات غير الحكومية للمقترضين بالسقوط في هذه المصيدة! إنها سياسة مقصودة سلفاً لافساد الناس، لزيادة الفشل، ولخلق تبعية دائمة! ولهذا السبب فإن المنظمات غير الحكومية تغطي فشلها الدائم بالانتقال الى المساعدات الفنية، كما أشرنا أعلاه.

هناك منظمات غير حكومية أخرى ممولة من المجموعة الاوروبية توافق على تقديم قروض(بالحصة) حيث تقدم قرضاً لمقترض تمت تزكيته من قبل عضو في مجلس الادارة وطبقاً لأولويات يضعها أعضاء المجلس. علماً بأن أعضاء المجلس في صناديق الاقراض هم جميعاً من الرأسماليين. إن الافراد أنفسهم، مع بعض الاستثناءات هم أعضاء مجالس الادارة في عدة صناديق إقراض. وفي حالات كثيرة فإن أعضاء المجالس يشجعون المقترضين على عدم تسديد القروض.

"... إن الكثير من المنظمات المنخرطة في تجمع المنظمات الفلسطينية غير الحكومية (بنجو) تستخدم محاسبين بدون خبرة في تقييم الكلف، ولا تضع ميزانيات مناسبة، ولا تحليلاً مالياً ولا توجد فيها تقارير إدارية أو مالية. إنها بحاجة الى عملية كمبيوترية (هارد وير وسوفت وير) وبحاجة الى رقابة مالية واضحة والى صلاحيات على مختلف المستويات[23].

هذه محاججة مشروعة. وتجدر الاشارة بناء على ذلك أن عملية فصل المنظمات غير الحكومية عن الاجنبية هو فصل تعسفي ومضلل. إن الكثير من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية كانت قد خلقت ولا تزال مرتبطة وموجهة من قبل المنظمات الاجنبية. إن المنظمات غير الحكومية الاجنبية التي تسمح للمنظمات الفلسطينية التابعة لها بتعيين مستخدميها بموجب الولاء السياسي وليس بناء على الكفاءة المهنية والمهارات، هي التي إنتهت الى الفشل في إجراء تقييم مناسب للمشاريع. لا يوجد مجال هنا للذهاب بعيداً في التفاصيل حول الافتقار الى دراسات جدوى، أو معدل تسديد القروض المتدني، أو عملية شطب الكثير من القروض بدون مبرر. أما نتيجة هذه القروض فكانت:

أولاً: أصبح الكثير من الفلسطينيين تحت إنطباع مفاده أن بوسعهم الحصول على قروض ما بين 10 الى 4000$ دون أن يقوموا بالتسديد. وهذا بحد ذاته إعادة تثقيف الناس بعدم أخذ الاعمال مأخذ الجد. وحيث فشلت معظم القروض فقد وجدت المنظمات غير الحكومية في ذلك مبرراً للقول بأن الفلسطينيين ليسوا جديين بما يكفي.

ثانياً:أصبح الكثير من الفلسطينيين راغبين في قبول العلاقة مع هذه المنظمات الغربية الرأسمالية. وهذا بحد ذاتة مقدمة ودعوة للسياسات الغربية لكي

---

[23] انظر نشرة *تنمية*، 1995، ص 6.

تتسلل وتخترق النسيج السياسي المجتمعي للمجتمع الفلسطيني. وفي الحقيقة فإن هذا هو هدفها الرئيسي.

لم يكن بوسع القنصل الامريكي العام في القدس، قبيل بدء التسعينات، أن يقيم أية علاقات علنية مع أي فلسطيني، باستثناء بعض العلاقات السرية وغير المباشرة مع النخبة المتغربنة. ولكن منذ بداية التسعينات أخذت هذه القنصلية بتوصية مستخدميها الفلسطينيين العاملين في منظمات غير حكومية ممولة من الولايات المتحدة بأن يزوروا القرى الفلسطينية مستخدمين سيارات القنصلية نفسها. لقد أصبحت النقطة الاولى في الاجندة الاسبوعية لاجتماع إحدى المنظمات غير الحكومية الامريكية وهي مشروع التعاون التنموي والتي يرأسها عادة مدير أمريكي هي "الى أي حد تمكنّا من التسلل الى المنظمات الجماهيرية الفلسطينية!"[24].

بعد يومين من وقف إطلاق النار إثر العدوان الثلاثيني على العراق الذي بدأ يوم 17 كانون الثاني عام 1991، قام القنصل الاسباني العام في القدس بتوزيع حوالي 1,6 مليون دولار على منظمات غير حكومية فلسطينية التي هرعت بدورها دون تردد لقبض مخصصاتها في حين أن دم الشعب العراقي لم يكن قد جف بعد. من المعروف جيداً أن إسبانيا كانت الدولة ذات الجيش ذو الحجم الرابع في المساهمة في ذلك العدوان على الشعب العراقي. والسؤال هو لماذا قام الاسبان بتوزيع هذه الفلوس في ذلك اليوم! هل هو شيْ غير كونة قرار مقصود بإعادة تثقيف الشعب بحيث يتغاضى عن الالتزام القومي العربي مقابل الحصول على بعض المال[25].

ومنذ مؤتمر مدريد عام 1991 فإن معظم المنظمات غير الحكومية في المناطق المحتلة عام 1967 قد بدأت بإعطاء أولوية لمشاريع إسرائيلية فلسطينية مشتركة. وقد ثبت ان هذه المشاريع المشتركة قد حظيت بميزانيات كما تريد بغض النظر عن حجمها. لقد أصبح هذا الشرط واضحاً جداً للفلسطينيين الذين يتعاطون السياسة والتنمية.

لقد عقدت مؤتمرات كثيرة للمنظمات غير الحكومية في الخارج، حيث يُدعى الفلسطينيون لحضور هذه المؤتمرات بصفتهم (خبراء). ولسوء الحظ فإن معظمهم لم يكونوا كذلك. إن الهدف من إستضافة هذه المؤتمرات من وجهة نظر المانحين الغربيين هو أن تضع الخبراء الفلسطينيين في مناخ جديد هو المناخ الغربي. في هذا المناخ يصبح الخبراء الفلسطينيون موزعين بين حالتين مختلطتين من المشاعر. الحالة الاولى هي الشعور بوضع دوني تجاه الغرب. والحالة الثانية وهي الشعور بالتفوق على أبناء جلدتهم. وهذه هي الطريقة المثلى بالنسبة للغربيين للقيام بتغريب المثقفين عن مجتمعهم. إنها عملية تشوية.

---

[24] مقابلة مع مدير منظمة غير حكومية امريكية الهوية والتمويل، يفضل عدم ذكر اسمه.

[25] انظر عادل سمارة، تنمويون ام قطط سمان، جريدة *الشعب*، القدس 7 شباط 1991.

تطبيع اليسار

اصبح الكثير من قيادات المنظمات السياسية الفلسطينية مدراء في منظمات غير حكومية. إن حاجة هؤلاء المدراء لميزانيات لمكاتبهم زادت من تبعيتهم للمنظمات غير الحكومية الاجنبية ولقنصليات بلدانها. وحينما يصبح الموقف السياسي لمنظماتهم متناقض مع مشروع التسوية الامبريالي، فإن المانحين يمارسون جهداً هائلاً في الضغط على هذه الكوادر لارغامهم على تقليل معارضتهم لعملية السلام، وهي ضغوطات ينثني وينحني وينثلم امامها هؤلاء المدرءا لأن وراء قبولها مداخيلاً مالية عالية! وفي الحقيقة فإن البعض وربما معظم هؤلاء القياديين قد غيروا مواقعهم السياسية الى درجة أنهم أصبحوا يجادلون بأن من الافضل للمنظمات السياسية أن تتحول الى منظمات غير حكومية، بل نجحوا في تحويلها الى حد كبير.

وهذا منسوب الى حقيقة أن هذا اللون من اليسار عاجز عن التفريق بين الحزب السياسي والمنظمة غير الحكومية. إن الحزب السياسي هو قوة منظمة إجتماعياً وسياسيا وعقائدياً تمثل مصالح وطموحات طبقة أو مجموع من الطبقات. إن الاحزاب السياسية بشكل عام، تتبنى وتعلن على الملأ برنامجها الذي يعبر عن مصالح طبقة أو طبقات أخذة بالاعتبار أنها إنما تمثل مصالح الشعب بأسرة. وفي قيامة بالمهام التي نذر نفسه لها، فإن الحزب السياسي ولا سيما الذي يمثل الطبقات الشعبية يخلق منظمات قاعدية أهلية تكون مثابة شبكتة في المجتمع. إن المنظمات الشعبية التي تعتمد على الشعب لا بد أن تعمل كوسيط بين الحزب والمنظمات غير الحكومية. وهكذا فإن الحزب السياسي معني بالحفاظ على المنظمات الشعبية وتفعيلها. في هذه الحالة الصحية، فإن المنظمات القاعدية يمكن أن تحصل على تمويل من منظمات أجنبية على أن لا تكون عميلة مباشرة أو لا مباشرة لحكومات بلدانها. إن هذه المنظمات غير الحكومية وحدها التي يمكن أن تنجز دوراً تقدمياً من خلال الحفاظ على علاقة بالمنظمات القاعدية. وفي الحقيقة فإن هذا يجب أن يكون الشكل الوحيد للتعاون بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات القاعدية في بلدان العالم الثالث. إن هذه العلاقة المالية بين المنظمات السياسية الجذرية والاطراف الاجنبية إنما تعني أن هذه المنظمة قد فرّطت بجذريتها.

وخلال تمويل المنظمات غير الحكومية، وقيام السلطة الفلسطينية برشوة بعض القيادات العليا من اليسار، تقلص وضع احزاب ومنظمات اليسارية الى قوى سياسية معتدلة، وبالتالي دخلت الى إتفاق أوسلو من الباب الخلفي.

إن المنظمات غير الحكومية لها علاقات مع الاحزاب السياسية الفلسطينية وخاصة اليسار، حيث بدأت من خلال الحزب الشيوعي الفلسطيني السابق والمعروف الان باسم حزب الشعب. إنه أول منظمة سياسية يسارية تلقت منحا من المنظمات غير الحكومية في البلدان الراسمالية الغربية. ومن هذه المنح شكل الحزب منظمات الاغاثة الزراعية والاغاثة الطبية (التي انفرد بها د. مصطفى البرغوثي) والارض والمياه، والهيدرولوجيين الفلسيطنيين...الخ. كما اقامت الجبهة الشعبية منظمات غير حكومية مثل مركز بيسان وبانوراما، اللتين لم تعودا تعبران عن توجهات الجبهة المعلنة للشارع على الاقل.

ومن ناحية تاريخية فان المنظمات غير الحكومية التي أقامتها الانظمة الرأسمالية الغربية على شكل أنشطة سياسية غير رسمية خلال فترة الحرب الباردة قد أصبحت مصدراً للتشغيل والدخل لعدد كبير من رجال الصف الثاني من المثقفين والتكنوقراط وعلماء الاجتماع والاقتصاديين في كل من المركز والمحيط. وفيما يخص بلدان المركز فإن عملية الدمج بين الصناديق التي تمارس هذه الانشطة ليست ذات قيمة مقارنة مع العوائد الناتجة عن تحويل الاحزاب السياسية الثورية الى منظمات غير حكومية ونشر أفكار السوق وتجنيد أناس أكثر للدفاع عن سياسة إعادة الهيكلة التي يتبعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفيما يخص معظم هذه المنظمات الشعبية فقد تراجع دورها وأدائها وتحولت الى مجرد الاحتفاظ بمكاتب ومستخدمين يتم تمويلها وتوجيهها على يد بلدان المركز المانحة.

إن مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية غير مبينة جيداً كما أنها لا تنحصر في مجرد بعض الحكومات، وصناديق العمل الخيري، والشركات والافراد. لا يعرف أحد لماذا وكيف يتم إنتقاء شخص ما للحصول على دعم مالي. وما من أحد يعرف ما هي المصادر الحقيقية لدخل هذه المنظمات غير الحكومية أو يعرف كيف يتم تسيير أرصدتها. إن الميزانيات الحقيقية للمنظمات غير الحكومية غير معلنة للجمهور. إن تمتعها بأيدي طليقة لاستلام النقود هو أحد أسباب إغواء الكثير من اليساريين والمناضلين السابقين لكي ينضموا الى هذه المنظمات، وخاصة بعد إستدخال الهزيمة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية وفي أعقاب الازمة الاقتصادية والمعيشية التي يعاني منها الكثيرون. عبر هذه الآلية يتم ويستمر إفساد المثقفين الفلسطينيين. وحينما يفقد مجتمع مثقفيه في فترة التحرر الوطني فذلك يعني أن الجماهير تفقد عنصراً أساسياً في التعليم والتنمية والحرية ومقاومة الاحتلال.

كلام معسول وأفعال شريرة

عقدت المنظمات غير الحكومية مؤتمراً في مدرسة طالبتا قومي في مدينة بيت لحم في يومي 29-30 حزيران 1999 وكان عنوانه " مؤتمر أبحاث الشرق الاوسط: دور المنظمات الحكومية في بناء السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين".

وقد إحتوت رسالة الدعوة الى المؤتمر السؤال التالي: "مع أية منظمة غير حكومية في الطرف الآخر تتعاون". إن بوسع المرء أن يفهم من هذا الاعلان للمؤتمر أن هناك تعاوناً بين المنظمات غير الحكومية في الطرفين، الفلسطيني والاسرائيلي حيث تعمل من أجل ما يسمى السلام، وبالطبع ليس من أجل تنمية المجتمع الفلسطيني. تأخذ هذه النشاطات دورها كنشاطات تطبيعية في حين تواصل إسرائيل إحتلال معظم الضفة الغربية وقطاع غزة وتستمر في بناء وتوسيع مستوطناتها العدوانية كما تنكر في الوقت نفسه حق العودة للشعب الفسطيني. إن هذا مثال واضح على فقدان الالتزام الوطني وعلى الارتباط بعدو الشعب.

في أعقاب إنتفاضة عام 2000 وفي حركة مفاجئة وملفتة للنظر بقصد تحسين صورتها طلبت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الى جميع المنظمات ومن مؤسسات السلطة الفلسطينية أن توقف مشاريعها المشتركة مع المنظمات الاسرائيلية، وبشكل خاص "برنامج شعب لشعب" الذي يتبناه مركز شمعون بيرس للسلام وكذلك كافة المشاريع التي تمول من (يو. أس. أيد) الاميركية[26]، كما أعلنت شبكةPNGO (بنجو) انها سوف تنشر قائمة باسماء المنظمات التي تتسلم نقودا من (يو.اس.إيد) بحيث توزع على كافة مؤسسات المجتمع المدني داخل فلسطين وفي الخارج. ولا شك لو ان هذه المنظمات فعلت ما ادعته، لكانت اغلقت ابوابها. فما من فلس دخل ايديها، إلا وكان مصدره اميركي او بموافقة اميركية. ان اعلانات من هذا القبيل اشبه باعلانات الدول العربية عن تمسكها بالقومية العربية. وهي في حقيقة الامر معادية للامة بأسرها.

وحتى الآن لا تزال هذه المنظمات غير الحكومية تتصرف كما لو انها لم تفهم الرسالة. او الحقيقة. فلو فهمت ذلك حقا فما هو شكل ذلك السلام الذي دعموه، وشكل النقود التي تمتعوا بها؟ ان عليها ان تغلق مكاتبها وان تعيد الفلوس التي تلقتها. وهذا بكل بساطة لأن المانحين يدعون ان هذه المساعدات قد منحت للشعب الفلسطيني. وفي الحقيقة، فإن كافة الاموال التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية ومراتب عليا في السلطة الفلسطينية هي اموال الشعب. وعليه، يجب تحويل هذه الاموال لتنفق على خدمة الطبقات الشعبية التي تتمثل في صفوف الانتفاضة. وها هي السلطة الفلسطينية تعود الى التسوية عبر خريطة الطريق كما عادت المنظمات غير الحكومية لنفس المساومات ولا سيما التطبيع.

لقد غدا واضحا ان المنظمات غير الحكومية عاجزة عن انجاز وظيفتين متناقضتين تنطحت لهما: وهما انجاز التنمية في العالم الثالث الى جانب خدمة مصالح

---

[26] يقول اوري افنيري ان شمعون بيرس هو الذي وضع حجر الاساس لاول مستوطنة صهيونية بعد احتلال 1967 في الضفة الغربية وهي مستوطنة قدوميم. مقتطف من مقالة لاوري افنيري، 25-11-2000 عن موقع الانترنيت، (Lillie).eli73@emirates.net.ae

السادة الذين يمولونها من بلدان المركز . اما اعضاء هذه المنظمات غير الحكومية ذوي النوايا الحسنة والمواقف الفكرية التقدمية. فلا بد لهم ان يعرفوا انهم طالما يعملون في المنظمات غير الحكومية فانه ليس بوسعهم تجنب سياسات الدول المانحة. ان مجتمعا يناضل ضد الصهيونية والراسمالية العالمية بشكل عام لا يمكنه الاعتماد على المنظمات غير الحكومية لتكون وسيلته للتنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية.

خلاصة القول

لا يمكننا اعتبار ما تقدم كاف كدراسة شاملة لمسألة المنظمات غير الحكومية. ولكننا نأمل أن يكون ما تقدم قد زود القارىء بفكرة مقبولة بحيث تسمح له بتحديد موقف ورأي من هذا المسألة. لقد طرحنا وعالجنا أموراً كثيرة في ما سبق. ولكن ما نود ان يبقى عالقاً في الذهن أكثر من غيره هي الامور التالية:

- إن المنظمات غير الحكومية مختلفة عن النقابات والجمعيات والاتحادات الشعبية او الاطر الجماهيرية او الاحزاب...الخ.
- ان المنظمات غير الحكومية وهي تطرح مسائل مثل المجتمع المدني وحقوق الانسان والتنمية إنما تحاول طرح نموذجا معينا لمفاهيم وبنى إجتماعية موجودة في بيئات أخرى، وليس شرطاً أن يكون مستوى التطور للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية في بلادنا او وطننا العربي جاهزا لقبولها ولا سيما المجتمع السياسي لدينا.
- تزعم المنظمات غير الحكومية انها منظمات تنموية، لكنها فشلت في إثبات ذلك.
- يقوم البنك الدولي باحتضان المنظمات غير الحكومية وإعطائها أولوية، مع ان هذا البنك طبق وصفاته على مئة دولة في العالم الثالث وأحالها الى الفقر والمجاعة والتبعية والحرب الاهلية، ومع ذلك فهو حليف ومحتضن للمنظمات غير الحكومية!
- رغم ان انظمة الحكم في العديد من بلدان العالم الثالث حليفة وأداة وتابعة لبلدان المركز الراسمالي الغربي، إلا ان هذه الدول أعطت أولوية للمنظمات غير الحكومية على حساب المساعدات التي تقدمها مباشرة للدول التابعة لها عبر منظمات التنمية لما وراء البحار. اي اعطت حظوة لمدراء المنظمات غير الحكومية على الحكام القمعيين والتابعين لها. وهذا يعني أن مدراء المنظمات غير الحكومية مرشحين لترفعهم الدول الراسمالية الغربية ليحكموا في العالم الثالث. انها عملية تجديد دم الانظمة التي تقهر شعوبها لصالح الاجنبي.

- ورغم أن خريطة الطريق هي مشروع سياسي، لا علاقة له بالتنمية، صاغته قوى معادية لشعبنا على شكل تعليمات لبلد لا يعدو وضعه وضع مستعمرة، فإن من صاغوها أصروا على إعطاء حظوة للمنظمات غير الحكومية. أنظر الباب المسمى " بناء المؤسسات الفاسطينية" في ص 5 من الترجمة العربية لخريطة الطريق حيث ينص: "الحكومة الاسرائيلية تسهل مساعدة اللجنة الدولية المكلفة بمساعدة إجراء الانتخابات، تسجيل الناخبين، حركة المرشحين مسؤولية التصويت،ودعم المنظمات غير الحكومية المنخرطة في الانتخابات". وفي باب المجتمع المدني، تنص خريطة الطريق في ص 5 أيضا: "تواصل دعم المانحين بما يشمل زيادة دعم المنظمات غير الحكومية وبرامج شعب لشعب، والقطاع الخاص ومبادرات المجتمع المدني". في حين ان خريطة الطريق تعتبر الحركة الوطنية وخاصة الاسلامية مجموعات إرهابية.
- هذا يؤكد بأن المنظمات غير الحكومية جزء من القانون العام الذي تتسم به حقبة العولمة وهو: لا مقاومة في حقبة العولمة...ان العولمة حرب على المقاومة.

ملحق رقم 1

هل تساعد الحركة الوطنية والاسلامية على استفحال المنظمات غير الحكومية؟

لا ابغي هنا تقديم دراسة مفصلة لهذين الأمرين، ولا أفترض نفسي مُقيِّماً للحركة السياسية بتشعباتها، مع اقتناعي بحق كل مواطن في النقد. ولكنني سأقدم تحليلاً مقتضباً ومحصوراً فيما يخدم توضيح دور الحركة الوطنية والاسلامية في خدمة المنظمات غير الحكومية عن غير دراية أو قصد في أحيان كثيرة.

لا يمكننا العيش بعيداً عن هذا العالم وما يتطور ويتفاعل فيه. وحتى لو رغبنا، أن ننعزل عن العالم، وهذا خطأ، فلن يسمح لنا العالم نفسه بذلك. فالانعزال ضعف، وهو بالتالي حالة إغراء من الضعيف للقوي بحيث يقتحمه أو يغتصبه. لم يقدم لنا التاريخ اي مثال على انعزال مجتمع ما دون ان يقتحمه مجتمع آخر، طالما اكتشفه. لقد تواصلت البشرية بالتجارة، وحرب المصالح، وعبر ذلك كان التبادل الحضاري. قد يبدو هذا غريباً، فلا إخال أن شعب بابل القديمة، قد حمل منجزاته العلمية ليبيعها للفراعنة، او أن الاسكندر المقدوني غزا المشرق العربي ليعلمه اللغة اليونانية، أو أن بريطانيا قد احتلت فلسطين لتعليمنا اللغة الانجليزية ومعلقات شكسبير. لقد تواصل العالم بالمصالح، واقتتل من أجلها، هكذا كان وسيبقى الى ان يصبح العالم اشتراكياً. عندها سوف يتواصل العالم من أجل الثقافة والفكر والاخلاق والفن والجمال...الخ. ولكن هنا يجب التحذير من دسيسة طالما طرحها الراسماليون في المركز وأدواتهم في المحيط، وهي ان تواصل العالم هو العولمة. كلا، ان تواصل العالم هو العالمية. أما العولمة فهي مستوى معين، مرحلة معينة من تطور الراسمالية لاستغلال العالم بالاحتلال او بالتبادل.

مرة أخرى، أما اليوم، فلن تسمح لنا الطبقة الراسمالية الحاكمة في المركز (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وربما قريباً اليابان وروسيا) بالانعزال. سوف تفتش قلوبنا وبيوتنا بحثاً عن كل فلس، او نزعة مقاومة، لتنهب الأول وتفتك بالثاني. أما اذا وجدتم، معشر القراء، من يُدافع عن الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة أو يتمول منها، فلن يصعب عليكم الاستنتاج بأنه عدو لكم. وبما أن السماح بالانعزال غير ممكن، وبما ان تواصلاً ما مع العالم لا بد منه، فهذا يعني ان القوي سوف يحاول الهيمنة على الاقل منه قوة، وهذا يوصلنا اخيراً الى بيت القصيد وهو ان علاقات العالم، طالما هو راسمالي، هي علاقات صراعية.

يتدخل المركز في المحيط محفوزاً بالمصالح. هذا هو الدافع الاول والاساسي. وبهذا المعنى، فإنه يعتدي وهذا كافٍ لتجنيد الاكثرية الشعبية للمقاومة. ولكن في حقبة العولمة يتنامى خطاب جديد من قبل المركز، خطاب يُجيز لامبراطورية العولمة التدخل في اي بلد تحت مزاعم "مقاومة الارهاب، وحقوق الانسان...الخ". هي مزاعم ولا شك، ولكن هذا يوجب علينا التفكير ملياً في كثير من الامور لكي نكون أقدر على المقاومة. فلا بد من حريات داخلية حقيقية ليكون البلد كله صفا واحداً لمقاومة عدوان العولمة. إن اضطهاد المرأة، او أية فئة اجتماعية داخل البلد ينتزع هذه الطبقة او الفئة من صف مقاومة المستعمر لأنها تشعر أن البلد ليس لها[27]. وعليه، لم يعد الشجب العالمي للعدوان هو صمام أمان حماية البلد لا سيما في هذه المرحلة من العلاقات الدولية حيث الزيف الرسمي، لا بل النذالة الرسمية العالمية هي السائدة. وهي ليست نذالة أخلاقية، وإن كان تجليها أخلاقيا، بل هي نذالة تحكمها المصالح. لذا، فإن مقاومة المعتدي هي وحدها صمام الأمان. ولكي تتوفر مقاومة حقيقية، لا بد إذن من إجماع وطني او قومي شامل قدر الامكان، وهذا لا يتأتى بدون توفير الحريات والديمقراطية والمساواة.

سَقتُ هذا الحديث لأبيّن أن وجود المنظمات غير الحكومية في بلادنا، وبلاد العالم الثالث عامة، هو اختراق قام به المركز الراسمالي المعولم لمجتمعاتنا. اختراق حصل رغماً عنا حيث لم نتمكن من منعه. قد يقول قائل، هذا تلاقح ثقافي وحضاري إنساني. والحقيقة ان هذا الحديث مجرد تزييف ومخادعة وكذب على النفس والآخر. فهل هناك منظمات غير حكومية عربية تعمل لنا في بريطانيا او الولايات المتحدة؟

كلما كانت مجتمعات معينة هشة ثقافيا وسياسيا وديمقراطيا وصناعياً وعلى صعيد علاقة النوع (الجندر) كلما تمكن الاجنبي من اختراقها بشروطه وثقافته وأهدافه بالطبع. وهذا ما ينقلنا الى دور الحركة الوطنية في تسهيل اختراقات المنظمات غير الحكومية للبنية المجتمعية في بلادنا.

يلعب التخلف الثقافي، ضعف المستوى الفكري، ضعف الانتاج النظري، في الاحزاب السياسية المحلية دوراً في هيمنة الثقافة الراسمالية الغربية على المتعلمين

---

[27] قالت لي نسوية فلسطينية قبل عشرين عاما، أنها بصدد تشكيل حركة نسوية فلسطينية- يهودية لأنها تشعر ان الوطن هو للذكر. لا شك أن وراء ما تقوله شعور بهيمنة الذكر واضطهاده للانثى. ولكن في قولها ايضا جهل بحقيقة ان راس المال والذكر الصهيوني هو المهيمن على كل شيىء. ليس هذا مجال التفصيل في طبيعة المشروع الصهيوني ومخاطره التي توجب مقاومتها منا جميعاً. ويمكننا التحالف مع اي يهودي يقف حقا ضد المشروع الصهيوني ويقاومه مقاومة نضالية مادية وحقيقية ، وبدون هذا يكون كل من يتساوق من اليهود مع المشروع الصهيوني، يكون صهيونيا ومعادياً. ولكن، لو لم تكن هذه المرأة مضطهدة، وتشعر بعدم المساواة، لما كان لديها هذا الشعور. لذلك، قد يتردد كثيرون في الإعلان انهم لن يقاوموا المستعمر، ولكنهم ماديا وعلى ارض الواقع لن يقاوموا اذا شعروا ان الوطن ليس لهم، وأنهم عرضة للاضطهاد الداخلي. علينا ان لا نطالب الناس ان يكونوا مثاليين، وعلينا ان لا نكون مثاليين في تقييمهم. لذا، أعط الناس حريتها، ولك ان تتوقع منها عطاءً طوعياً هائلاً. لا نستطيع مطالبة كل مواطن ان يقدم التضحيات حتى لو كان مظلوما من بني جلدته، فهذا سلوك المناضلين العظام وعياً وتربية.

المحليين ولا سيما اولئك الذين مكنهم وضعهم الطبقي من الدراسة هناك. ويتحول هؤلاء المتعلمون الى مجرد كمبرادور ثقافي ينقل الفكر الغربي كما هو ويحاول تطبيقه على واقع تشكيلة اجتماعية اقتصادية مختلفة. فتظهر اطروحات مشوهة لمقولات مثل:"المجتمع المدني وحقوق الانسان، والجندر...الخ".

ورغم نقدنا للتقليد الاعمى والتابع للثقافة الغربية الراسمالية، ورغم اقتناعنا بوجوب الاطلاع عليها وعلى غيرها، نؤكد بأن التقصير المحلي ولا سيما لدى الحركات السياسية في إنتاج أطروحات وتحليل للمرحلة والمجتمع، هو العامل الحاسم الذي لم يحول قرائتنا للفكر الى قراءة حوار ونقد. ورغم كل هذا، فإننا لا نبرر للمتعلم المحلي أن يعود وقد وقع في هوى الفكر الراسمالي الغربي بما هو استغلالي وعدواني ومتوحش.

على أن هذا الانبهار بالغرب الراسمالي يجد أحياناً ما يبرره في ضعف المستوى الثقافي للحزبية المحلية. حين يكتشف المتعلم او الاكاديمي او المثقف المتغربن، أن مستواه في الثقافة والتحليل يفوق الامين العام لهذا الحزب أو ذاك بفراسخ، وأن الامين العام في حزبه هو "المعلّم"، يجد هذا الاكاديمي مبرراً كبيراً في هذا التخلف ليعلن تبعيتة للفكر اللبرالي الراسمالي الغربي. وابعد من هذا، فإنه لا بد أن يشعر بالفوقية على هؤلاء الحزبيين، وأنه لن يرى موقعه أبداً داخل هذا الحزب.

إن غياب العلاقات الديمقراطية داخل الحزب السياسي في التجربة العربية ومنها الفلسطينية، قد دفع كثيراً من المثقفين للاعجاب بالفكر السياسي اللبرالي الغربي، الذي هو في جوهره استعماري فوقي من جهتهم يخلق دونية من جهتنا. لذا، لا غرابة، أن معظم المبدعين في التجربة العربية والفلسطينية، تمكنوا من ذلك خارج إطار الحركات الحزبية.

لم اتحدث في هذا السياق عن الانظمة السياسية، لأن الدولة العربية القُطرية هي دولة تابعة بالضرورة. وهي ناقلة عدوى التبعية بتنوعاتها. وبالتالي، فهي خارج نطاق تفكيرنا النقدي لما هو قائم.

كما أنني لن أتحدث طويلاً عن تبعية الثقافي للسياسي في تجربة منظمة التحرير الفلسطينية. فقد عالجت هذا الامر بتوسع في كتابي الصادر هذا العام:"*مثقفون في خدمة الآخر: بيان ال 55 نموذجاً*". وما يهمني هنا هو الإشارة الى أن تبعية الثقافي للسياسي في التجربة الفلسطينية، كان لها كبير الأثر في تشجيع المثقف اللبرالي الذي لم يناضل سياسياً ولا حزبيا ولا وطنياً بحيث يبرر تبعيته للأجنبي، وأن يتمترس وراء ترفعه عن علاقة التبعية بين قيادة م.ت.ف ومثقفي الحركة الوطنية. وإنني إخاله يقول: طالما تبعية، فلتكن للسيد الأكبر، السيد الغربي!

لقد لعب السباق المحموم بين فصائل م.ت.ف على كسب الولاء في الاراضي المحتلة دورا كبيرا في التمهيد لدخول كثيرين في المنظمات غير الحكومية، حتى مع معرفتهم بأهدافها وارتباطاتها. فلم يُشغل هؤلاء انفسهم بكشفها، وعندما رفضوا اهدافها لم يشعروا بالخطيئة، وبقوا فيها ودافعوا ويدافعون عنها.

بدأ سباق الفصائل لكسب الولاء باكراً. كان في البداية سباق مع النظام الاردني على: من يمثل الفلسطينيين؟ وتم تسخير المال لشراء الذمم، وهذا أمر يجب ان لا يليق بحركة مقاومة. وبعد ان خرج الاردن من اللعبة، أو هكذا نعلم، تحول السباق بين الفصائل نفسها، وبدأ شراء المثقفين ليغطي كل فصيل مقاعده في الهيئات الادارية لرابطة الصحفيين والكتاب وغيرهما. وانتهى الامر الى "الحصص او المحاصصة!" "الكوتا". وبموجب الكوتا أصبح عرفاً دارجاً، ان يكون نقيب الصحفيين ونقيب الكتاب من حركة فتح لأنها مصدر التمويل. ومنذ أن أتفق على هذا، خرجت أنا من الرابطتين وحتى اليوم. أما الفصائل الأخرى فبقيت "تناضل" دفاعاً عن حصصها.

في هذا المستوى، لم يكن المثقفون المتغربنون سُذَّجاً ولا جهلة. كانوا يرون بأم أعينهم هذه الصيغ، وحيث انهم ليسوا ذوي تاريخ نضالي، ولكنهم يدركون/يدركن ان لديهم ما يقولونه. لديهم شهادات، ولدى البعض منهم قدرة كتابة وتحليل ولغات اجنبية...الخ. وبالمقابل لم تكن السفارات والقنصليات الاجنبية ساذجة، بل حاشا وكلا ان تكون كذلك. فالتقطت الامر وأخذت ترمي في طريق هؤلاء بالمنظمات غير الحكومية والمنظمات الطوعية التي لم يكن أمرها معروفاً لا محلياً ولا عربياً ولا دولياً. وهكذا، كانت فصائل م.ت.ف قد عبّدت الطريق أمام هؤلاء المثقفين والاكاديميين ليستقبلوا العرض الراسمالي الغربي بشغف.

يمكنني "الآن" الاستنتاج بأن الخلط المقصود بين المنظمات غير الحكومية وتلبيسها تسمية "المنظمات الجماهيرية" قد بدأ ربما منذ منتصف الثمانينات بشكل مقصود. كانت هناك ولا تزال منظمات جماهيرية شعبية، نقابات عمالية، واتحادات مرأة وطلبة وفرق مسرح غير ممولة..الخ. بعبارة أخرى كانت هناك انشطة شعبية قاعدية، سمحت لنفسي في بداية الثمانينات بتسميتها "نشاطات برية" لتمييزها عن الانشطة البيروقراطية التي بدأت فصائل م.ت.ف بتبنيها بالمال. كنا نحاول وقتها حماية النشاط الطبيعي والبري من البيروقراطية والتمويل "الوطني"، ولم يدر بخلدنا، أن التمويل الوطني قد شَرَّعَ للتمويل الاجنبي، فإذا نحن في ورطة أكبر!

أما الفساد المتراكم عبر تجربة م.ت.ف، وليس تجربة السلطة الفلسطينية وحسب، فقد أعطى بدوره لمدراء المنظمات غير الحكومية فرصة سانحة جداً لممارسة الفساد بقناعة أن ليس هناك من رقيب. والحقيقة أن الامر بات من طراز: من يُراقب من؟ لقد اصبح الفساد جزءاً من السلوك اليومي. فنحن في المناطق المحتلة نعيش حالية نسميها : الاقتصاد السياسي للفساد".

قاد ضعف وهشاشة القوى السياسية ولا سيما في م.ت.ف الى تبعية الكثير من هذه المنظمات الحزبية للمنظمات غير الحكومية. فقد اصبحت المنظمة غير الحكومية مصدر التمويل والتشغيل والإثراء. لقد أصبحت حاضنة تفرخ "قططاً سماناً". وعليه، وجدنا كوادر قيادية كبيرة في المنظمات الحزبية يتحولون الى مدراء وكبار موظفين في المنظمات غير الحكومية ويتحولون عن مواقفهم السياسية الجذرية

وحتى الوطنية لصالح التكيف مع مقتضيات الممولين[28]. ان معظم هذه الكوادر من اليسار الذي بعد أن شح، وربما انتهى، تمويل م.ت.ف لهم بعد التسوية، اصبحوا كمتفرغين وبيروقراط سابقين، بلا مصدر معيشي. أما المنظمات غير الحكومية، فكانت فاغرة فاها او اذرعها لاحتضانهم. أما المنظمات غير الحكومية التي اقامتها كوادر من هذه المنظمات، فتمتعت باستقلال ذاتي عن الحركة السياسية، وأخذت تجر مواقف الحركة السياسية لتتقاطع معها، وليس العكس.

وإذا كان بود القارىء اللبيب ان يعرف أكثر، فما عليه سوى أن يقرأ اسماء مدراء هذه المؤسسات ويسأل عن خلفياتهم السياسية ليجد ان كل واحد منهم تقريباً كان ناشطا سياسياً ولا سيما في إطار يساري، أو كان يسارياً. قد يقول قائل، وماذا يعنيني من أمر هؤلاء؟ وفي اعتقادنا ان هذا الاستنكار او التكاسل خطير، لأن هذا المدير أو ذاك، سيقدم مالاً وفيراً مما أعطته إياه دولة مثل بريطانيا أو الولايات المتحدة أو فرنسا، او من دولة وكيلة للدول الكبرى (اي حكومة غير حكومية) مثل الدنمارك والسويد والنرويج، سيقدم هذا المال منحة باسمه كشخص الى نادي رياضي او مؤسسة نسائية ليكسب أصوات اعضائها. سيرشح هذا أو ذاك نفسه لبرلمان او ربما رئاسة...من يدري! وسيمتطي أصوات البسطاء ويصبح زعيماً ليضع البلاد مرة ثانية في غياهب التخلف والتسوية وسيطرة الأجنبي. إن مواطناً (أنثى أو ذكر) أو حزبا أو طبقة أو شعبا لا يسأل عن مصير بلده لا يستحق أن يكون حراً مهما زعم وادعى وتفذلك وتنافخ ونافح في السر أو العلن، في تظاهرة أو على فراش الزوجية.

لست أدري فيما إذا كانت هناك منظمات غير حكومية لقوى الاسلام السياسي. فعلاقة هذه القوى بالغرب الرأسمالي غير قائمة فيما أعرف. يقف الغرب الراسمالي ضد هذه القوى لأسباب سياسية في الأساس. وهذا ينسحب على الوضع في الوطن العربي بدرجة أو أخرى. فليس هناك من اختلاف على النظام الراسمالي بين قوى الاسلام السياسي وبين الراسمالية سواء في المركز أو في المحيط. وهذا الامر الذي استغله الرئيس "المؤمن" أنور السادات، ومثله الأعلى الرئيس "المؤمن جداً" جيمي كارتر، في استخدام الاسلام للإجهاز النهائي على التيارين القومي والشيوعي في مصر منذ بداية السبعينات. وحين تحولت أجنحة من الاسلام السياسي ضد انظمة الكمبرادور العربية، فتح الغرب الراسمالي النار على هذا التيار.

---

[28] بعد فترة من عمله في مركز المعلومات البديلة في القدس وبيت لحم، وصل السيد وليد سالم الذي كان من كوادر الجبهة الشعبية الى درجة إجراء مقابلة مع جريدة هآرتس الصهيونية في تموز 1996، اعتقد في 12 تموز. كان للقاء مع عميرة هاس، وبتحضير ميشال فرشافسكي التروتسكي الصهيوني في مركز المعلومات البديلة. وهناك شجب السيد وليد سالم عملية الجبهة الشعبية ضد مستوطنين من مستوطنة بيت إيل "بيتين" بمحاذاة مدينة البيرة لأنها برايه "قتلت مدنيين ابرياء". أما اليوم، فيعمل السيد وليد سالم في المنظمة غير الحكومية "بانوراما" التي تعطي دورات للنساء والرجال في الديمقراطية والتطبيع وحقوق الانسان وأمور أخرى!

في عقد الثمانينات تحديداً، طالما تحدث كبار قياديي الاسلام السياسي في مصر وتونس والاراضي المحتلة انهم ليسوا ضد امريكا، اي انهم ليسوا ضد الرأسمالية. وبالتالي لم يكونوا ضد الراسمالية المحلية في الوطن العربي. ولكن المركز الرأسمالي لا يبحث له عن شركاء خارج بلاده، بل عن عملاء. وحيث اتضح ان انظمة الكمبردور في الوطن العربي، أو أنظمة الدولة القطرية الكمبرادورية، في الوطن العربي، قد استنفذت مبرر وجودها واصبحت في تصادم مع مختلف مستويات مصالح الامة، او بتعبيرنا، الطبقات الشعبية، وفي إعقاب هزيمة التيارين القومي والشيوعي، وجد الكثير من الشباب خيارهم في قوى الاسلام السياسي طالما المفاضلة هي بين الكمبرادور والاسلام السياسي. وهنا وقف المركز الراسمالي مع الانظمة بالطبع.

وانسحب الموقف حتى على الاسلام السياسي في الاراضي المحتلة ولا سيما منذ الانتفاضة الاولى، باعتباره إسلاماً مقاوماً. ومع رفض الاسلام السياسي للتسوية وممارسته الكفاح المسلح والعمليات الاستشهادية، اصبح هو المستهدف الأول للغرب الراسمالي ولا سيما للولايات المتحدة.

وهنا، لم يعدم المركز الراسمالي فرصة لاستخدام المنظمات غير الحكومية ومثقفي التسوية المتغربنين والاكاديميا ليهاجموا الاسلام السياسي عبر هجومه على منفذي العمليات الاستشهادية، متغاضين بدرجة او اخرى عن ان هذا كله ولد وجود الاحتلال، واحتضان المركز الراسمالي لهذا الاحتلال بدءاً من تمويل إقامة "الجامعة العبرية والتخنيون" وحتى هدايا طائرات الاباتشي و أف 16 اللواتي يهدمن أعشاش اللاجئين. ومع ذلك، ظل هؤلاء المثقفون ومدراء المنظمات غير الحكومية على قناعاتهم بأن :"كيف لهؤلاء البؤساء ان يرفعوا أجسادهم لمواجهة "وردة" الاباتشي!

لا أعتقد أن وقوف هؤلاء غير الحكوميين ضد العمليات الاستشهادية، يمكن أن يقلل من شعبية قوى الاسلام السياسي، وربما العكس. قد يؤثر هذا في جزء، وليس كل، الراي العام الاجنبي، الذي على أية حال، لا يعرف معظمه ان شعبنا مطرود من فلسطين المحتلة عام 1948.

لكن المدخل الذي يخدم غير الحكوميين ومنهم او معهم مثقفون واكاديميون...الخ هو الجانب الاجتماعي لقوى الاسلام السياسي ولا سيما الموقف من المرأة. لقد اتضح ان موقف الاسلام السياسي من المرأة، قد فتح طريقاً عريضاً لغير الحكوميين/الحكوميات لاستقطاب قطاعات واسعة من المرأة المتعلمة. وعليه، فإنه بين انخداع شباب وشابات بالثقافة الليبرالية الراسمالية الغربية، وغياب قوة الدفع الثقافي العلماني المحلي، بل حتى تخلي الكثير من الماركسيين والشيوعيين والاشتراكيين المحليين عن مواقفهم افراداً وقوى، وبين الطرح الذكوري والسلفي للاسلام السياسي وجدت الكثير من النساء في أطروحات المنظمات غير الحكومية والمنظمات الاجنبية وحتى الدولية مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي "واحة ديمقراطية".

وهكذا، دفع متقفو الاسلام السياسي الكثير من الفتيات الى موقف اشبه ما يكون ب "الاستجارة بالثقافة الغربية". ولكن متى؟ ويا للطرافة، في حقبة العولمة، حيث انهارت الحركات النسوية في الغرب الراسمالي وخضعت تماماً لديكتاتورية راس المال المعولم، التي كانت من مقتضياتها، تقليص تشغيل المرأة، ونصحها بأن تكون أما جيدة لتظل في البيت كمربية أطفال طيبة، ولتقبل بأجر اقل في العمل، وبعمل جزئي...الخ.

وفي منافستها للاسلام السياسي على الدين، لم تحاول السلطة الفلسطينية تبني الثقافة العلمانية، الامر الذي كانت المرأة هي ضحيته في التحليل الاخير. فهي، اي المرأة، واقعة بين التبعية الثقافية للغرب الراسمالي حيث تبقى برأيه شرقية متخلفة في مستوى التفكير، حتى لو تساوت مع المرأة الغربية في الازياء، وتبقى أقل حقوقاً من الرجل لدى الاسلام السياسي والسلطة الفلسطينية، ولا يقدم لها التيار القومي والاشتراكي أية ثقافة او مواقف بديلة سواء من حيث حرية المرأة وحقوقها ومساواتها بالرجل...الخ طالما هو يحلف غلاظ الأيمان بأنه ليس شيوعيا او اشتراكيا، بل هو مجرد "قوى ديمقراطية"!

بعيداً عن رأينا في مشروعية انتخابات المجلس التشريعي والرئاسة في الاراضي المحتلة، فقد دار نقاش طويل في المنظمات النسائية في الارض المحتلة، وكان أكثر ما تم التوصل اليه، هو اقتراح السيدة أسمى خضر "المعروفة في أوساط غير الحكومية" بأن اقترحت على النساء المطالبة بثلث مقاعد المجلس. أذكر أنني كتبت آنذاك مقالاً في جريدة القدس، اتساءل: لماذا لا يكون لنصف المجتمع نصف المقاعد؟ وعليه، بدل ان تكون هناك "كوتا" يتصدق بها النظام على المرأة، ويسجل موقفاً "تقدمياً"، فلتكن حصة كل نوع بقدر عدده. أما الحديث عن عدد محدود بموجب الكوتا كي تتدرب المرأة على القيادة، فلا أعتقد ان بلدة متوسطة الحجم في الاراضي المحتلة لا يمكنها فرز 60 سيدة قادرات على الاضطلاع بعضوية اي مجس تشريعي.

كما يقدم الاسلام السياسي خدمة للمنظمات غير الحكومية، وورائها ممولها، برفضه الديمقراطية. وهذا يجند لصالح هذه المنظمات رجالا ونساء على السواء، ويزيد التوتر الاجتماعي على أسس الحريات الفردية التي يجب ان لا يتم التدخل فيها أو ضده. في حين ان الاسلام السياسي، كونه يؤمن بالرأسمالية، فإنه لا يعبىء بالفوارق الطبقية. ولكي لا نظلمه، ففي حقبة العولمة، وتجليها في الاراضي المحتلة في حقبة التسوية، سلام راس المال، لا تعبىء أية قوة سياسية بالفوارق الطبقية، ولا حتى بالاستغلال حتى لو اتخذ حالة النهب والتقشيط والفساد المفتوح. وهذا دليل على انهيار السقف الفكري للقوى السياسية رغم ان من أسبابه تدهور الاوضاع الاقتصادية بشكل عام. ففي ظروف الانتفاضة الحالية، ونظرا للبطالة الهائلة، يعمل الشاب بأجر شهري يبدأ من 600 شيكل. وهذا يعطي امتيازاً هائلا للمنظمات غير الحكومية التي أصبح راتبها "فتى أو فتاة أحلام الشباب"! ولكن وجود

الفقر المعمم، لا يعني غياب الثراء الفاحش، بل إن أخطر ظواهر الثراء هي ثراء الحروب.

ملحق رقم 2

الكشف الفردي ممتع لكنه طريق صعب

تجربتي مع منظمات دولية وغير حكومية

البحث عن الوعي: الطريق الصعب

يذكرني هذا الامر بمسألة طالما واجهتها في حياتي السياسية والثقافية، واضطررت للتعامل معها ليس من مدخل الاقتناع اوالاختيار، بل الضرورة.

دخلت عضوية حركة القوميين العرب في السنة الاخيرة من المرحلة الثانوية 1962-63 برام الله. كان ذلك بالنسبة لي يوماً مُدهشاً. كنت أحلم بالثقافة والوعي والنضال وتغيير العالم والوحدة العربية...الخ. ولا أخفي القارىء انني حتى اليوم لم أكفر باي من هذه الأحلام، ولم يتراجع حماسي لها، ولا قناعتي بها. كنت باختصار مستعداً للتضحية، كأي فتى، ولكن ما يهمني في هذا السياق هو الاشارة الى قضية رافقت مسيرة حياتي السياسية الثقافية وهي الوصول عبر الطريق الصعب الى ما لا يجب ان أصله بصعوبة، وهو ما أعزوه بدرجة كبيرة الى غياب "الحزب المُعلّم" ليفتح أمام ناظريّ كنوز الفكر الثوري ويقدم لي خريطة الواقع قبل أن أتهجى خريطتها وحدي في الظلمات.

بعد ستة أشهر، طلب مني حضور اجتماع مع مسؤول الاقليم الذي كان متخفياً كي لا تعتقله المخابرات، في فترة الحكم الاردني. كان رجل عجوز، لديه نظارات طبية سميكة الى حد لم تبلغه نظاراتي بعد. كنا مجموعة من اربعة، وكان اللقاء لحضور دورة قيادية من عدة جلسات لقيادة "حلقة". فوجئت بالامر كثيراً. كان ما أريده هو أن أتثقف، لم يدر في خلدي ابداً ان اقود وأثقف آخرين، وانا اعرف انني مبتدىء. وقد ابديت هذه الملاحظة للمسؤول الحزبي، لكنه لم يقتنع بها، وقال :لا ...انت جيد. كنت أعرف أنني جيد كعضو، وليس كقيادي. لم يكن بوسعي رفض الامر، إلا أنني وافقت على مضض. فبين كوني أبحث عن مُعلّم، أجد أن عليّ أن اكون معلماً حتى لو صغيراً، هو أمر غريب. لم يكن الامر مثار بهجة أو متعة، كان محزناً أن اكتشف ان عليّ ان اعتمد على نفسي في ما اعتقدت انه مبكر بعد. لم أتوقع أن أعطي، وأنا بعد في فترة أتوقع فيها أن

أتعلم. وهذا ما اسميته لاحقاً الطريق الصعب، إشتقاق الطريق دون مساعد، وذلك ليس بقرار، وإنما لغياب المساعد، لغياب الحزب المعلم.
عُرض عليَّ بعد التوجيهية منحة دراسية في كلية الاقتصاد، بجامعة القاهرة، وذلك مكافأة لأخي الذي كان قد فصل من الجيش العربي في الاردن كناصري. رفضت العرض وقلت: "لا يمكنني ان انتفع من نضال غيري" طبعاً كان أخي بين غاضب ومستهزىء بهذا الغلام.
قررت الدراسة في الجامعة اللبنانية في بيروت منطقة الصنايع شارع الحمراء. ولكن المسؤول الحزبي قال لي: "نحن بحاجة لك هنا، كل الذين تخرجوا في دفعة هذا العام وبإمكانهم مسك خلايا لم يوافقوا على البقاء هنا...سافروا للدراسة او التعليم في الكويت وغيرها". فاتفقنا على أن أدرس بالانتساب. كان يجب ان أحل هذه المسألة مع والدي الذي لم يكن يعرف عن نشاطي السياسي شيئاً. كان الكذب هو الطريق الوحيد حيث قلت له إن بامكاني النجاح دون ان اعيش في لبنان وأدفع تكاليفاً عالية وبالفعل كانت نتيجتي في السنة الاولى الخامس بين 450 طالباً، وحصلت على 500 ليرة لبنانية جائزة من الجامعة التي هي حكومية.
وعندما جرت اعتقالات للحركة الوطنية في الاردن عام 1965، كنت سنة ثانية في الجامعة اللبنانية قسم العلوم السياسية والاقتصادية. كنا في سجن المحطة/عمان قرابة 200 معتقل هي المراتب القيادية لحركة القوميين العرب وحزب البعث. كنت الاصغر سناً في المعتقل، واعتقدت هناك انها فرصتي للثقافة. ولكنني فوجئت هذه المرة أيضاً. لم تكن هناك حياة ثقافية، كما لم تكن هناك كتبا في المعتقل. ربما لأنها فترة توقيف. وبعد الافراج عني من المعتقل سُحب جوازِ سفري ومنعت من السفر حتى اكتوبر 1966، حيث عدت الى الجامعة في بيروت.
حاولت خلال فترة منعي من السفر إكمال دراستي في الجامعة الاردنية، ذهبت وقابلت د. ناصر الدين الأسد، رئيس الجامعة، و د. رشيد الدين الدكر، عميد كلية الاقتصاد (كان الرجل قد شغل منصب وزير الاقتصاد في حكومة الانفصال التي فصلت سوريا عن مصر، وعندما تمكن حزب البعث من استلام السلطة هرب الرجل الى الاردن). لكنهما رفضا طلبي دون إبداء الاسباب. لا أذكر ان اللقاء طال أكثر من بضع دقائق. قرر هذا الرفض مصيري الاكاديمي بحيث لم أكمل دراسة المرحلة الأولى. كان هذا عام 1965.
ومن المفارقة أن التقي د. ناصر الدين الأسد يوم 13 كانون الثاني عام 2003 في لندن حيث كنت مدعواً من فضائية الجزيرة لبرنامج "خير جليس في الزمان كتاب" لمناقشة كتابي Epidemic of Globalization وكان هو مدعو لبرنامج آخر. تذكرت الرجل والموقف. صُعب عليَّ هرمه، وصعب عليَّ افتقار الاكاديميا للديمقراطية، لم أذكّره بشيء، ولا شك أنه لا يتذكر حادثاً صغيراً كهذا!
يوم الاثنين 3 حزيران 1967 طُلب مني حزبياً قطع دراستي والعودة الى الضفة الغربية لمهام حزبية يجب القيام بها لأن الحرب واقعة. وبعد يومين من وصولي اشتعلت

الحرب. وفي اعقاب تلك الحرب جرى حل حركة القوميين العرب وتشكيل الجبهة الشعبية وتحولت مع من قرروا الاستمرار في العمل الى الجبهة.

واعتقلت مع أول مجموعة للجبهة على يد الاحتلال يوم 15-12-1967. وهنا تكررت قصتي مع الثقافة، ولكن بمستوىً أكثر درامية وتحدي. وجدت هذه المرة أن عليّ تثقيف الآخرين. هنا لا يوجد "معلم ثوري"! وبهذا لم أحرم فقط من المعلم الكبير الذي كنت ابحث عنه حتى قبل حياتي الحزبية، وجدت ان عليّ القيام بدور المعلم. لن استعرض هذه المسيرة هنا على ما فيها من غنىً ومتعة[29]. لأن هدفي هو الاشارة فقط الى تلك الضرورة التي اجبرتني على الاقتناع بأن عليّ اكتشاف الامور دون مساعدة معلم. لا باس، عليّ أن أقدم للآخرين ما حُرمت منه. الامر الذي دفعني للتطوع لتعليم الآخرين لأقدم لهم ما حرمت منه، وربمّا لهذا ما أقنعني، لاحقاً، للكتابة مجاناً. وقد تكون من سخرية القدر، أنه مقابل محبتي لتعليم الآخرين حُرمت من حقي في التعليم في الجامعات المحلية (أنظر صور طلبات العمل المرفقة- ملحق رقم 3). وقد تكون المفارقة الموحية جداً، أن السبب الرئيسي هم الاكاديميون والمثقفون ومدراء منظمات غير حكومية ذوي الاتجاهات الرأسمالية اللربالية الغربية الذين يعملون في خدمة الآخر[30]، المثقفون المبهورون بالثقافة الراسمالية الغربية او/أو سابقاً التحريفية السوفييتية، الذين يعتبرون الاختلاف في الرأي عداء شخصي، فما بالك عندما تنقده نفسه! وهذا ما كنت ولا زلت أفعله. ولكن، لا بد من الإشارة الى ان هؤلاء قوة لا يستهان بها حيث بوسعهم تعيين هذا ورفض ذاك. وباختصار، بين أنني ضد البحث عن وظيفة في السلطة الفلسطينية طالما هي أقيمت بموجب أوسلو، وبين أنني أنقد الاكاديميا المتغربنة، لذا ترفض تعييني محاضراً لأنها تسيطر على معظم الجامعات، وبين انني اكتشفت كم هي المنظمات الدولية مرتبطة بالاجنبي، وغير الحكومية خطيرة فعزفت عن العمل فيها، وجدتني مؤكداً بلا عمل!

عملت طوال هذه السنين على تثقيف نفسي وغيري قدر الامكان، بين معتقل وآخر، وبين فترة اعتقال وأخرى، وبين شح الكتب والموارد معاً في المعتقلات وخارجها. شاركت في المعتقل في إصدار مجلة "الحرية" و"الشرارة" وانشطة اخرى...الخ. حاولت الانتساب من السجن من خلال الصليب الاحمر، فرفضت ذلك إدارة السجون الصهيونية. وفي معتقل نابلس كنت مدير مدرسة المعتقل.

---

[29] يكفي أن أشير هنا الى انني كنت في معتقل بئر السبع أعقد جلسات للرفاق تستمر ست ساعات. كان حسين ناصر كميل من بلدة قباطية يافعاً، وعندما كان يغفو في الجلسة كان عليه ان يذهب ليأخذ حماماً بالماء البارد كي يكمل الجلسة.

[30] أنظر، عادل سمارة، *مثقفون في خدمة الآخر: بيان ل 55 نموذجاً*، منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية، رام الله 2003.

بعد الافراج عني عام 1972، قررت إكمال دراستي فقدمت اوراقي لجامعات بيرزيت وبيت لحم والنجاح[31]، ورُفضتُ باعتباري محرضا. وكل الذين رفضوني أحياءٌ يرزقون، ويعرفوني ونلتقي في الشوارع أحياناً. لا حكمة من ذكر الاسماء، باستثناء المرحوم د. أنطون صنصور الذي كان عميد كلية الآداب في بيت لحم الذي قالها لي بروح المداعبة: "والله يا اخي أنت بتخرب الجامعة".

بقي هاجس الوعي والثقافة يلاحقني. لم اشعر في اي يوم بالرضى عن نفسي. قررت السفر للتعلم في بريطانيا، حيث قُبلت في جامعة لندن عام 1984، دون منحة دراسية. لا مجال هنا لتعداد الاعمال التي عملت فيها هناك كي أدفع تكاليف حياة تقارب 1000 جنيه استرليني آنذاك في الشهر ناهيك عن أربعة آلاف جنيهاً رسوم سنوية للجامعة. بدأت برنامج سنة تحضيرية للماجستير وبعدها أكملت الماجستير والدكتوراة في جامعة إكزتر[32]. بموجب النظام البريطاني، بإمكان الطالب تحويل أطروحة الماجستير واسمها (Master of Philosopy) الى جزء من رسالة الدكتوراة، وبالتالي يحصل المرشح على شهادة الدكتوراة، وهو ما حاولته.

ولكن في لقاء ضمّني أنا وزوجتي عناية في بيت د. عزيز العظمة (وكان المرشد لرسالتي) وزوجته كاستوري، وهي سيدة هندية مميزة. قال عزيز:الافضل ان تحصل على شهادة ماجستير في الفلسفة ومن ثم دكتوراة لأن هذا يقوي فرصك في التعليم وخاصة لأنك لم تكن قد انهيت الشهادة الجامعية الأولى.

قلت: لا أعتقد ذلك فأنا أعرف المناخ الجامعي في الاراضي المحتلة، هناك (لوبي) يقف ضدي بقوة، ولن أتمكن من التعليم إلا إذا كانت لي واسطة في الحركة الوطنية، والحركة الوطنية، وتحديداً فصائل م.ت.ف لي موقف نقدي منها، وهي تشعر أن لها ثاراً عندي (وهذه قصة أخرى لا مجال لاستعراضها الآن). فمن الذي كان بوسعه نقد م.ت.ف في تلك الفترة مهما كان مُحقاً!. كان بوسع مؤيدي الدولة القطرية، هذا النظام العربي أو ذاك مناهضة م.ت.ف. أما أن يواجهها بالنقد شخص فهذا ليس بالامر السهل.

قال: اذن لماذا أتيت الى هنا؟

قلت: لكي اتطور يا عزيز.

---

[31] في حين حصلت على ردود بالأسف من جامعتي بير زيت وبيت لحم، فإن المعني بالامر في جامعة النجاح لم يرد!

[32] حتى في بريطانيا، فوجئت بسيدة اكاديمية فلسطينية تدخل غرفة "السيمنار" لبرنامج الماجستير الذي كنت ضمنه، مع المحاضر البريطاني. وبعد انتهاء السيمنار، كنت انا والمحاضر وهي في طريقنا الى المقصف وإذا بها تقول للرجل:

- هذا عادل سمارة أكثر شخص آذانا في فلسطين.
- قلت لها: من أنتم؟ هل أنتم حزب العمل الفلسطيني فرع حزب العمل الاسرائيلي؟ أم انتم الحزب الديمقراطي...، على أية حال، كل ما كتبته صحيح واصح ما فيه ما كتبته عنكم يا "جهابذة الحوار الاكاديمي مع الصهاينة". في أعقاب ذلك اللقاء، اضطربت علاقتي مع المرشد، ولم يكن أمامي سوى الإنتقال الى جامعة ثانية، ولذا انتقلت الى جامعة إكزتر.

ضحك عزيز وفي النهاية وافقت على اقتراح عزيز الذي دعمته زوجتي، وفعلت الشهادتين، وها هما مطويتان في أدراج المرحلة.

اكتشاف المنظمات غير الحكومية "المنظمات الطوعية" دون المعلم المنتظر

أثناء الدراسة في لندن عرفت أكثر عن المنظمات غير الحكومية او المنظمات الطوعية (Voluntary Organizations) كما كانت تسمي نفسها أحيانا، وبدأت أتابع هذه المسألة. عرفت منها منظمة يسارية تعملّ داخل بريطانيا اسمها (Want & War). وكانت بعض المنظمات قد بدأت في الارض المحتلة آنذاك، ولكن لم يكن من السهولة معرفتها بشكل كاف، والمهم انه تكون لديّ حذر ما.

التقيت في لندن بالصديق د. فواز زيدان، وهو استاذ جامعي مُبعد. جائني ذات يوم وقال هناك مدرسة في ضواحي لندن الزراعية اسمها "بستالوزي" باسم البريطاني الذي اسسها وهي تجلب طلاب من العالم الثالث وتعلمهم، على حسابها، وفيها طلبة من فلسطين نود زيارتهم بمناسبة عيد الاضحى. ذهبنا كما أتذكر في سيارتين، وهناك تعرفت على طالب فلسطيني".....".

قدّمت بعد عودتي من لندن طلبات تدريس (كما ذكرت أعلاه) الى جامعتي بير زيت وبيت لحم، وكانت الردود بالأسف، أما جامعة النجاح، فلم ترسل رداً، لكنني عرفت الرد شفوياً من صديق يُحاضر هناك، حيث قال لي، فوجئت بموقف الدائرة فاضطررت للقول لهم: "الله أكبر، يا ناس اي هو يهودي!". ضحكت وقلت، لا ...عربي[33].

عملت بعد عودتي من لندن في برنامج الامم المتحدة الانمائي (United Nations Development Program U.N.D.P) في القدس. كنت مع د. محمد صرصور ونبيل ابراهيم في مركز التطوير الاقتصادي. لم يكن لديّ حرج، فهي منظمة أمم متحدة، لا تتبع لهذه الدولة أو تلك. كانت تجربة بائسة. وجدت ان مدير البرنامج السيد نيكيتا نيفرودس، يوناني مخلوق في مصر، ليس مديراً بل إمبراطوراً. وعرفت بعد توظيفي أنه كان معارضاً لتوظيفي لأن كثيراً من اليمين واليسار الفلسطينيين تطوعوا بإعطائه تقاريراً مفصلة عني: هذا ماركسي، شيوعي، قومي ، اشتراكي..الخ. ولكن مدير القسم د. محمد صرصور اصر على توظيفي لأنني برأيه بعد مقابلة 75 متقدم كنت الأفضل.

رأيت من داخل البرنامج كم فيه من الفساد والمحسوبيات[34]، ودخلت في معركة مع السيد نيفرودس الذي لاحقاً وصلت أخباره لكل الناس، وقد كتبت عن البرنامج وأنا

---

[33] التقاني أكثر من مُحاضر في الاقتصاد والعلوم السياسية وأكدوا انهم دعموا طلبي، مما دفعني للتساؤل، ولكن من الذي رفض إذن!

[34] ولكي لا أقدم للقارىء عموميات، سأورد واقعتين: الواقعة الاولى ان ميزانية برنامج التطوير الاقتصادي كانت 2 مليون دولار من اليابان نصفها للقروض والنصف الآخر مصاريف إدارية. كان

موظف فيه في صحف النهار، والشعب، والمنار، حيث كنت أعد للاستقالة، دون ان يكون أمامي عملاً بديلاً. وفي أعقاب انكشاف أوراق نيفرودس، جرى استبداله بالسيد روجر جواردا (من بلجيكا). كان جواردا أفضل، ولكن طابع المؤسسة ظل غير تنموي وبقيت مشاريعها مرتبطة بقرار سلطات الاحتلال. بعدها قدم د. صرصور استقالته. ولاحقاً قدمت استقالتي، وكذلك فعل نبيل إبراهيم.

اتصل بي السيد جواردا، بعد اسبوعين، وقال أود التحدث معك. التقينا في بيته:

قال: أنا احترم مواقفك الوطنية، ولكن يؤسفني أن اقول لك أن معظم الذين لهم علاقة بالبرنامج من الفلسطينيين يحاولون التنفع الشخصي وليس خدمة البلد. واعطاني ورقة توصية لم أكن قد طلبتها. هل كان السيد جواردا صادقا فيما قال، هل كان مبالغاً، هل كان كاذباً، لا أدري. ولكن ما أعرفه، أنني في خضم محاولة كشف أوراق برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تحدثت مع قياديين من مختلف الفصائل (كلهم أحياء باستثناء واحد) وقدمت لهم أوراق ومعلومات تؤكد الفساد، ولكنهم لم يوافقوا على ان نذهب لمواجهة السيد نيفرودس ومواجهته، مع أنني كنت أعرف انني الوحيد الذي سيدفع ثمن المواجهة، اي وظيفتي! واصلت المواجهة حتى استقالتي.

خلال عملي في برنامج الامم المتحدة الإنمائي، إتصل بي د. بيسون، مدير عام وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في القدس (أونروا) ، وهو في الاساس استاذ جامعي من سويسرا. التقينا وتعارفنا، وسالني: لقد نشرنا إعلان عن حاجتنا لمستشار إقتصادي لبرنامج "در الدخل" Income Generation Project لماذا لم تتقدم لهذا المنصب؟

قلت: أنا أعمل ولا افضل اكثر من وظيفة لأنني أحاول توفير وقت للمطالعة والكتابة، فقد قضيت سنوات طويلة في السجن دون فرص قراءات مناسبة، وكذلك في العمل السياسي وهذا أعاق فرص المطالعة، وإن اكسبني خبرات أخرى.

قال: ان وظيفتنا هي استشارية وليست دواماً.

حدثني عن المشروع، وقلت له، لكن: من طرح إسمي عليك؟

قال: أنت شخصية خلافية بين الفلسطينيين. قرأت بعض كتاباتك بالانجليزية، وأعتقد انهم لا يحبونك بسبب اتجاهك الفكري والسياسي، لكن بالنسبة لنا هذه أمور خاصة بأهل البلد.

مقرر القسم شاب امريكي اسمه رود روتندي يقول انه خريج ماجستير اقتصاد ولن من خبراته انه عمل عارض أزياء (مانيكان). المهم اننا طوال عامين لم نتمكن من تقديم أي قرض. كنا نعرف ان الاحتلال كان ضد المركز، وقد تمكن مدير البرنامج من السيطرة على اعضاء مجلس الامناء (كل أعضائه محليين) وهذا ما جعله يكسب أصواتهم ضد التنفيذ! ولاحقاً استقلنا ثلاثتنا محمد صرصور وأنا ثم نبيل ابراهيم وبقيت فلوس القروض في ذمة البرنامج! والواقعة الثانية فقد أجرى الاقتصادي الهولندي المناصر للعرب جيجس شيمل وأنا نفسي دراسة جدوى لفراخة دولجن لكل الضفة الغربية وغزة بطلب من البرنامج كي يمولها. وبعد الدراسة جرت واسطات ولف ودوران وجرى تقسيم المشروع بين عدة مستثمرين افراد وشركات تعاونية وشركات خاصة.

قلت: هل عرفت من كتاباتي أنني شيوعي، اشتراكي، قومي؟ (أهديته لاحقاً بعض كتابتي بالانجليزية ومنها أطروحتي للدكتوراة) وكان من بين مقاصدي أن يعرفني قبل أن ابدأ العمل.

قال: نعم، وهذا ما لا اعترض عليه. طبعاً قال هذا فدار دماغي مليار دورة في الثانية، وتذكرت بلاوي قيادات م.ت.ف والاكاديميين المتغربنين...!

اتفقنا مبدئياً. وبعد اسبوعين عقد لي لقاء مع السيد إلتر تركمان[35]، المفوض العام لوكالة الغوث في جنيف، وسكرتيرته السيدة نزهة حسن (من باكستان). تناقشنا في الوضع الاقتصادي، وشرحت لهم نظريتي في الدكتوراة:"التنمية بالحماية الشعبية"[36]. وعقدنا لقاءً آخراً بعد شهر، ومن ثم حصلت على الوظيفة.

كان ارتباطي مع السيد كريستيان بريجر، وهو محامٍ من النمسا، وصدف ان عرفت زوجته اليونانية التي كانت في جامعة لندن كلية "بيرك بك"، التي بدأت دراستي فيها.

سار العمل بشكل مناسب لشهرين، بعدها نُقل السيد بيسون، وحلت محله السيدة جامبريث أندرسون (من السويد). لم ألتقِ بهذه السيدة لعدة شهور. ولكنها كانت تُمطر السيد بيرجر بسؤال واحد: لماذا لا يشارك عادل سمارة في المفاوضات مع الاسرائيليين وخاصة الاقتصادية؟

كان بيرجر دمثاً ومؤدباً جداً. كان يقول لها أنا لا أناقش هذه الامور معه. والحقيقة اننا كنا أصدقاء وكنا نناقش كل شيىء. ولكن يبدو أنها قد طلبت منه لاحقاً كطلب رسمي ان يناقشني في الامر، فكان جوابه: لا أدري، لك أن تسأليه. كنت أعرف في تلك الفترة ان (لوبي التسوية والمفاوضات والمتغربنين والاكاديميا كان يحتج على حصولي على وظيفة في الاونروا وبرنامج الامم المتحدة الانمائي لأنني ضد التسوية... وأن البعض كان يصرح بذلك للسيد بيرجر) لا سيما انني كنت انشر آرائي باستمرار في الصحافة المحلية التي كانت تتقبل آنذاك تلك الآراء. لطالما ذكرتني هذه الاحتجاجات بالصراع السياسي في الوطن العربي. فحينما يُعتقل مناضل سياسي كان يُطرد من وظيفته وتصادر أملاكه. هنا في حالتنا الفلسطينية وحتى اليوم، ما يحصل هو إغلاق أبواب العمل، حتى في الجامعات، الاماكن المفترض أنها أماكن الفكر والثقافة، وحتى الوظائف في المؤسسات الدولية إن أمكن!

جاء بيرجر ذات يوم وقال لي: السيدة اندرسون تريد الاجتماع بك. تذكرت الاجتماع الوحيد خلال ثلاث سنوات بيني وبين نقروس في برنامج الامم المتحدة الانمائي وهو اجتماع دام خمس دقائق فقط. التقيت السيدة اندرسون في مكتبها، بحضور السيد بريان (اعتقد انه كان استراليا) كان مساعد بيسون.

---

[35] عرفت لاحقا من الصديق د. بندلي جلافانس ان تركمان، تركي الأصل، وأنه جنرال متقاعد من حلف الاطلسي، فيا لهول المرحلة.

[36] كانت التنمية بالحماية الشعبية اساس أطروحتي للدكتوراة، أنظر الفصل الاخير منها.
Industrialization in the West Bank: A Marxist Socio-Economic Analysis. Published by Dar E-A'amil, Jerusalem 1992.

قالت: هناك مقال جيد عن الاقتصاد الفلسطيني للسيد سمير حليلة. لم أعلق وتحدثت في أمر آخر. فواصلت هي: هل قرأته؟
قلت لا. (في هذه اللحظة تجمعت في ذاكرتي دسائس مثقفي الاكاديميا والتسوية، وفوقية الغربيين الراسماليين البيض التي قاتلت ضدها أثناء الدراسة، وعبارة أم عمرو بن كلثوم "وا ذلاه لتغلب" وهو القول الذي كانت نتيجته مقتل الملك عمرو بن هند وقول معلقة ابن كلثوم الشهيرة. وتذكرت أمورا كثيرة أخرى.
قالت: كان يجب أن تقرأها.
قلت: إسمعي. أولاً: أنا الذي أحدد ما اقرا. وثانياً، لا أدري إن كانت مقالة السيد حليلة جيدة أم لا وهذا أمر لا يهمني. ما يهمني هو التالي:
1- أنا أعرف عن الاقتصاد هنا أكثر منك لأنني فلسطيني.
2- وثانياً أعرف عن الاقتصاد العالمي أكثر منك لأن درجتي دكتوراة وأنت بكالوريوس.
3- أنا دراستي طازجة وعمر شهادتك اربعين عاماً.
شكراً، إسمحي لي بإنهاء المقابلة. إصفر لون السيدة، وخرجتْ من مكتبها.

حصل كل هذا في خمس دقائق. أعرف بالطبع أن هذا الحديث مؤذٍ لسيدة. ولكن حينما تكون السيدة عنصرية، ومهمتها خدمة التسوية الامبريالية، سلام رأس المال، لم يكن لديّ ترددا في تفجير الموقف. كنت أدرك ان الثمن بخساً وهو فقدان الوظيفة.
بعد يومين التقيت بيرجر، فقال لي يبدو أنك لا تريد الاستمرار في العمل.
قلت: بالعكس، ولكن يا صديقي بشروطي.
بعد شهر وجدت ان وظيفتي قد ذابت، لا أعرف كيف. وانتهى الأمر. بعده عاد بيرجر الى بلاده، وتواصلنا قليلاً ثم انقطع الاتصال.

في عام 1993، اثناء عملي في برنامج الأمم المتحدة الانمائي، زارني الفلسطيني الذي التقيته في مدرسة "بستالوزي" في ضواحي لندن الزراعية وبصحبته شخص اسمه "تيري ليسي" الذي قدمه لي على انه، يحمل درجة الدكتوراة في الاقتصاد، وهو من منظمة
(War &Want) التقدمية الطوعية وغير الحكومية، وأنه كان ايضاً من خلفية تروتسكية.
عرضا في اللقاء انهما يعملان مع منظمة تنمية غير حكومية اسمها Cooperation for Development, C.D، وأنها امتداد ل (War & Want) وأنها تعمل عمل بنك صغير وتقدم قروضا، أي برنامج إقراض، وكان هدف اللقاء أن أعمل مديراً لبرنامج الاقراض. التقينا عدة مرات، وأخيراً وافقت على ان يتم قبول ثلاثة شروط:

1- ان لا تكون ممولة من الدول الراسمالية الغربية.
2- أن يقبل تيري ليسي أن نحولها الى جمعية تنموية مساهمة محلية.
3- لا إعفاء لمقترض لا يدفع ما عليه إلا في حالات ثابتة ومقنعة، وبغير هذا يعتاد الناس على الارتزاق.

وافق ليسي على الشروط، وتم تكليف محامي المؤسسة الذي يعرفه ليسي وهو اسرائيلي "ليكودي" اصلاً من يهود جنوب افريقيا، بأن يدرس امكانية تحويلها الى مؤسسة محلية مساهمة.

وباعتبارها، حسب اعتقادي، مؤسسة تقدمية وغير مرتبطة بالتمويل الاجنبي، فقد قبلت بأخذ راتبي فقط ورفضت أخذ ميزانية إضافية المسماة تكاليف نفقات المدير كالضيافة...الخ. وبالمناسبة، هذه ميزانية خطيرة حيث بإمكان المدير ان يحصل على راتب آخر تحت هذا البند.

بدأت العمل وإذا بالمؤسسة بدون محاسب منذ ست سنوات! عينت محاسباً من بيت لحم، لا أذكر اسمه الآن، وبقي تقريباً سنة وهو يحاول ترتيب حسابات السنوات الست السابقة ولم يفلح؟ ثم عينت السيد جلال أبو حجلة محاسباً للمؤسسة. وشكلت لجنة إقرار قروض منها زميلي في برنامج الامم المتحدة الانمائي نبيل ابراهيم.

كانت محاولة ضبط الحسابات السابقة مسألة مضحكة. كان على الموظفين السابقين تقديم فواتير، كان الكثير منها مزيفاً وغير مصدق[37]. كان السيد ليسي يقبلها، وبدأنا نتشاجر منذ الشهر الأول. وبدأت اتفهم الصورة. في كل موقف من هذا القبيل، كنت أتذكر "المعلم الكبير" الذي لم ألتقيه في هذه المسيرة الشائكة والطويلة. حينما يكون الطريق صعباً، عليك أن تعلم نفسك.

في زيارتي الأولى لمكتب غزة اقام لي الموظفين مأدبة رهيبة في بيت إحدى الموظفات، لا إخالها كلفت اقل من 300 دولار. وعرفت بالطبع أن المأدبة على حساب مصاريف المكتب. عندها عرفت لماذا تصل ميزانية المصاريف الادارية لهذه المؤسسة الصغيرة الى ربع مليون دولار سنوياً. وبين الخجل، وأول لقاء، وبين قناعاتي، قررت أن اقول للموظفين بمن فيهم المدير السابق وتيري ليسي، أنا معتاد على ان اتغدى ساندويش! وهكذا فهم كل الآخر.

بدأت اتحدث مع أناس محليين من أجل تحويل المؤسسة الى جمعية مساهمة محلية. أذكر من المتحمسين للامر كان الاستاذ عبد اللطيف غيث من القدس، بينما فوجئت بآخرين يبحثون عن منافع، وعن قروض وعن تذاكر سفر للخارج، وعن بدل حضور لقاءات...الخ. وبعد ستة أشهر قدم المحامي ورقة تقول ان هناك إمكانية لتحويل المؤسسة الى بنك تنموي محلي.

أخذ تيري ليسي الاوراق وذهب ليدرسها في بريطانيا ليعود بعد شهرين بقرار رفض التحويل. وبالطبع، دخلنا في معركة طويلة كان منها: تساؤلات من قبلي مثل:

---

[37] أحتفظ فيما أحتفظ حتى الآن بفاتورة قيمتها 35 ألف شيكل.

كيف تقبل بأن تكون المؤسسة بدون محاسب لست سنوات؟ وتقبل فواتير غير رسمية، وعدم وجود تصنيف وظيفي، وتقبل بإعفاء مقترضين دون اسباب مقنعة، وعدم محاسبة موظفين يرتشون...الخ. وكانت ردود تيري ليسي، أنت متشدد جداً. وأذكر أنني قلت له ذات مرة:

"ولكن يا عزيزي الرفيق تيري، الست أنت من بريطانيا التي تدعي انها أول دولة انتقلت الى الراسمالية لأن فيها ما تسمونه **The Protestant Ethic** التي علمتكم المسائلة والدقة...الخ فلماذا لستم دقيقين هنا؟. ألا يعني هذا أن المهمة هنا عكس المهمة في بلادكم. وعندها أيضا تذكرت غياب "المعلم الكبير".

ذات يوم جاء تيري ليسي وقال لدي احتجاج عليك فانت تطلب من الموظفين دراسات جدوى مفصلة بينما مشاريع القروض صغيرة، وانك تستقبل نشطاء سياسياً في المكتب. قلت له نعم، ولكن، من قال لك ذلك. فناولني تقرير بالانجليزية من صفحة بتوقيع نفس الفلسطيني "...." الذي التقيته في مدرسة بستالوزي.

سألت الرجل: لماذا لم تحتج ولماذا تخبرني، ومن ثمّ تكتب رسالة سراً الى تيري ليسي؟

قال: أنا تعلمت في بريطانيا ولا يمكنني إخفاء شيىء عنهم.

في الشهر الحادي عشر لعملي، تحدثت الى تيري ليسي بوضوح، وقلت له، سأقدم استقالتي. تناقشنا طويلاً، قال لي أنت مثالي، ما من أحد هنا يعترض على ما تعترض عليه...الخ. بعدها قدمت استقالتي.

وبغض النظر فيما إذا كانت هذه منظمة غير حكومية، أو تنموية او تطوعية، أم هُنَّ جميعاً، فقد تعرفت ايضا على هذه الحياة بجهدي الخاص وبتجربتي الخاصة، تماماً كما عرفت الحركة السياسية. لم أعثر على المعلم.

خرجت من هذه التجربة بقناعة نهائية فيما يخص دور المنظمات غير الحكومية. فإذا كانت هذه منظمة إقراض، اي مثابة بنك وتدور فيها أمور الفساد والسرقة على هذا النحو، فما بالك بالمنظمات التي تقدم خدمات؟ حيث يسهل في قطاع الخدمات إخفاء أموال قارون رحمه الله دون علم أحد!

من المحزن، ان تعليق معظم من عرفوا باستقالتي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، او غير الحكومية او الطوعية، كان "يا أخي، مين سائلك، مين محاسبك"؟ نعم، ليس هناك من مُسائل! ففي شروط الهزيمة او من شروطها أن يدبر المرء أموره بعيدا عن الحق العام أو على حسابه لا باس. هكذا قالت العرب: أنج سعد هلك سعيد"!

من منظمة ثورية الى غير حكومية

أما تجربة مركز المعلومات البديلة في القدس وبيت لحم، فهي قصة أخرى، أكثر عجباً. وفي الحقيقة، لم أكن راغباً في ذكرها، لاسباب عديدة. ولكن قبل بضعة أشهر، التقيت الصديق محمد داود، من رام الله، وأخبرني أن اسمي موجود على صفحة البريد الالكتروني لمركز المعلومات البديلة باعتباري مديراً مشاركاً لهذه المؤسسة. لقد أذهلني الأمر، فلم أتصور أن تصل النذالة ببعض الناس الى هذا الحد. عندها قررت ان أنشر قصتي مع هذه المؤسسة في النشرة الالكترونية كنعان أون لاين www.Kanaanonline.org التي اصدرها مع الصديقين د. مسعد عربيد و د. ابراهيم مكاوي. وها أنا ذا أثبتها بالانجليزية واترجمها الى العربية.

The Alternative Informaion Center - West Jerusalem

Even the Left in the Settler Colonial Entity is Colonialist
A Scandal of the Alternative Information Center (AIC)

A Statement by Adel Samara - Occupied Ramallah

A friend of mine accidentally opened the web page of the Alternative Information Center AIC in West Jerusalem, and saw my name listed as a co-director beside Michael Warschawski (www.alternativenews.org).

I keenly noted that I was a member of the Board of Directors of the AIC since its mere beginning in the first half of 1980s. It started as a joint leftist information center by Israeli ex-Marxists who lately became Zionized and disappeared (Matzpen) on the one hand, and the PFLP on the other. Matzpen was at that time opposed to the existence of the Israeli state. As a supporter to the PFLP, at that time, I accepted a suggestion from the PFLP to become a Board member of the AIC so long as Matzpen remains against a Jewish-Zionist state. I was not, however, an active Board member.

In 1995, the Board pressured me into accepting the position of director for the AIC's branch in Bethlehem. I agreed under the impression that it is still a revolutionary center against the

Zionist/Jewish state and against NGOs. Furthermore, I thought that this organization is revolutionary and hence, I insisted on working for half of my salary.

During my term there that year, I found that the center tilted towards normalization with the Zionist entity. It invited Dr. Sa'ad Eddin Ibrahim of Egypt who is a leading normalizing figure. Additionally, the Center received donations from all capitalist imperialist Western regimes. By the end of 1995 fiscal year, an amount of $125,000 had disappeared from the budget of Jerusalem office led by Michael Warschawski, who failed to explain where was the money spent! I called for a meeting of the joint leftist Palestinian and Israeli Board of Trustees in the Bethlehem office and announced that my plan is to separate the Palestinian center from the Israeli one and to cease its work as an NGO. I also reminded all Board members that I will resign in all cases. The meeting took place on the 5th of May 1996. On the evening before the meeting, Shimshon Bichler (a leading leftist Israeli economist) and Marcelo (a trade unionist), both Board members from the Israeli side, voluntarily phoned me and promised to stand against Warschawski, who, according to them, failed to show were the budget deficit went.

Unfortunately, in the meeting, most of the Board members lacked the courage to stand beside the truth including the two members who voluntarily phoned me. It was clear, that for the Center to continue, it must continue to be financed by the western capitalist imperialist
regimes, especially, the European Commission (ECO) and the USAID. I declared my position in a five-page letter and resigned. It was obvious that the two Board members, like the other Israeli Board members, conveniently supported each other as colonialists. The Palestinian Board members who voted to keep Warschawiski were followers of the Israelis as it is always the case: the colonized inferior to the colonizer. I never thought that the AIC will keep my name as co-director. I know that their aim was not motivated by

joint work. Conversely, the aim was to hide behind Palestinians as an easy way to collect donations from western capitalist regimes and intelligence services that encouraged the so-called joint activities between the two enemies. These activities are no more than normalization.

Is there truly any difference between a Zionist leftist who hides behind our names for financial gains (as in the case of the AIC), and the Zionist regime which occupies Palestine and calls it the "promised land" and steals the Palestinian food and national dress...etc and displays them in foreign exhibitions as Jewish heritage?

It seems that a leftist who lives in a settler colonial regime will also be a colonialist, unless he/she proofs that he/she opposes the Zionist entity and fights for the right of return of the Palestinian people.

In summary, our battle against the settler colonial regime is long and diversified and it may include the struggle against the colonialist left.

مركز المعلومات البديلة: القدس الغربية حتى اليسار في الكيان الاستعماري الاستيطاني استعمارياً فضيحة في مركز المعلومات البديلة

عادل سمارة– رام الله

بينما كان صديق قديم لي (محمد داود) يطالع الصفحة الالكترونية لمركز المعلومات البديلة في القدس الغربية، رأى إسمي مدرجاً باعتباري مديراً مشاركاً للمركز مع ميشيل فارشافسكي مديره منذ تاسيسه.

أود أن أؤكد انني كنت عضو في مجلس أمناء مركز المعلومات البديلة منذ بدايته في النصف الاول من الثمانينات. لقد أقيم كمركز يساري للمعلومات البديلة من قبل مجموعة ماركسيين اسرائيليين سابقين، والذين اصبحوا فيما بعد صهاينة، أقصد منظمة "متسبين" من جهة، والجبهة الشعبية من جهة ثانية. كانت "متسبين" آنذاك رافضة لوجود دولة الكيان الصهيوني. وباعتباري نصيراً للجبهة الشعبية فقد قبلت اقتراحاً منها بأن أكون عضو في مجلس إدارة مركز المعلومات البديلة طالما ظلت منظمة "متسبين" ضد الدولة اليهودية الصهيونية..والحقيقة انني لم أكن عضواً ناشطاً في مجلس المركز.

وفي عام 1995، عرض عليّ المجلس[38] ان أدير فرع المركز في مدينة بيت لحم. لقد قبلت العرض اعتقاداً مني بأن مركز المعلومات البديلة ما زال مركزا ثوريا ضد الدولة اليهودية الصهيونية وأنه ليس منظمة غير حكومية. وبما أنني افترضته منظمة ثورية، فقد أصررت على تقاضي نصف راتبي متبرعاً بالنصف الآخر للمركز. كانت الرواتب في المركز متساوية (باعتباره مركزا اشتراكيا) باستثناء الاقدمية، ولذا كان راتبي 1800 شيكل بينما كان راتب السيدة عبير ابو خضير، موظفة الاستعلامات، 3800 شيكل. وأثناء السنة التي عملتها في المركز، اكتشفت انه قد تحول الى منظمة غير حكومية من الطراز الأول وأنه انتهى الى التطبيع مع الكيان الصهيوني. مثلاً كان قد دعى د. سعد الدين ابراهيم الى الكيان الصهيوني وهو شخصية تطبيعية من الطراز الاول، اضافة الى ان المركز يتلقى منحا وهبات من كافة الانظمة الراسمالية الغربية. وفي نهاية السنة المالية 1995اختفى من مالية المركز في القدس الغربية الذي يديره ميشيل فارشافسكي مبلغ 125,000 دولار وقد عجز فارشافسكي عن تقديم أية بيانات عن كيفية صرفها.

دعوت عندها مجلس الامناء لاجتماع لمناقشة هذا الامر في مكتب بيت لحم وأعلنت انني بصدد فصل المركزين الفلسطيني عن الاسرائيلي (وقد نجحت في ذلك، ولكن بسبب استقالتي، بقي يسيطر عليه نفس الفلسطينيين الذين يُصرون عل

---

[38] تم ذلك بواسطة السيد وليد سالم العضو القيادي السابق في الجبهة الشعبية قبل أن يغادر صفوفها.

العمل مع الصهاينة) وإلغاء طابع المنظمة غير الحكومية عن الجزء الفلسطيني، وابلغت أعضاء المجلس أنني على كل الاحوال سوف استقيل. وقد عقد الاجتماع في 5 ايار 1996 . لقد كان من الطريف انه في الليلة التي سبقت الاجتماع اتصل بي د. شيمشون بيخلر وهو اقتصادي يساري وعضو في مجلس امناء المركز، كما اتصل بي عضو آخر هو مارسيليو (وهو نقابي) وأكدا بأن ميشيل فارشافسكي لا يصلح مديراً وأنهما سوف يصوتان ضده لا سيما وأنه فشل في تبيان مصير الفلوس المفقودة.

ولسوء الحظ، فإن معظم أعضاء مجلس الامناء قد افتقروا الى الشجاعة ولم يقف الى جانب الحقيقة بمن فيهم البعضوان اللذان اتصلا بي "تطوعاً" ليؤكدا انما سيصوتان ضد فارشافسكي. لقد اتضح لي ان المركز بما فيه من بذخ مالي لا يمكنه الاستمرار إلا بالتمول من بلدان المركز الراسمالي ولا سيما المجموعة الاوروبية و (يو .اس. إيد) وغيرها. أوضحت موقفي في رسالة مكتوبة من خمس صفحات وأستقلت.

لقد صوت كل اعضاء المجلس من الاسرائيليين لصالح بقاء فارشافسكي، مما أوضح لي ان ما يجمعهم هو موقف وثقافة المستعمر. أما اعضاء المجلس من الفلسطينيين ولا سيما الاكثرية التي صوتت لصالح بقاء فارشافسكي فقد تصرفوا تماماً كما يتصرف ابناء المستعمرات تجاه السيد المستعمر، اي بالدونية الواضحة.

بعد هذه التجربة، لم يخطر ببالي ان مركز المعلومات البديلة كان سيُبقي إسمي كمدير مشارك، وأنا قد قطعت صلتي به مطلقاً منذ استقالتي، بل حتى قبل اجتماع مجلس الامناء المذكور. إنني اعرف جيداً أن فارشافسكي وفريقه من الصهاينة الاسرائيليين والمتصهينين الفلسطينيين لم يُبقوا اسمي بدافع الايمان بالعمل الجماعي. بل بالعكس، فإن هدفهم كان الاختباء وراء اسماء الفلسطينيين باعتبار ذلك طريقاً سهلاً للحصول على التمويل من البلدان الرأسمالية الغربية ومن وكالات المخابرات التي تشجع ما يسمى بالنشاط المشترك بين العدوين. وهي انشطة ليست إلا تطبيعية.

ترى، هل هناك في الحقيقة اي فارق بين صهيوني يساري يختبىء وراء اسمائنا من أجل منافع مالية (كما هو حال مركز المعلومات البديلة) والكيان الصهيوني الذي يحتل بلادنا بموجب خرافة"ارض الميعاد"؟ لا بل ويسرق الطعام واللباس الفلسطيني حيث يشارك بهما في المعارض الدولية مدعياً انها تراث يهودي.

يبدو ان اي يساري يعيش في كيان استعماري استيطاني لا بد ان يصبح استعمارياً، ما لم يقف بوضوح ضد هذا الكيان وما لم يناضل من اجل حق عودة الشعب الفلسطيني الى دياره وممتلكاته. وباختصار، فإن معركتنا ضد النظام الاستعماري الاستيطاني طويلة، ومتشعبة، ويمكن ايضا ان تكون ضد اليسار الكولونيالي.

ملحق رقم 3
تحالف الاكاديميا وغير الحكومية

رغم كون صراعنا مع الاحتلال، إلا ان هناك مراكز قوى عديدة في البلاد تعمل بمعزل عن المسألة الوطنية حاصرة نفسها في إمبراطورياتها الخاصة دون ان تعبىء بتناقض سلوكها مع المسألة الوطنية. وبالتالي فهي مؤسسات ديكتاتورية احتكارية لا تقل عن اية سلطة سياسية، سوى ان مجال نفوذها أضيق. مثال على هذه الاحتكارات المؤسساتية ذلك العمل المشترك بين الاكاديميا المتغربنة والمنظمات غير الحكومية. هناك الكثير من الاساتذة اللبراليين هم مدراء او كبار موظفين في منظمات غير حكومية، ولا سيما التي تهتم "بالابحاث"

في عام **1978** أتى الى رام الله اكاديمي الماني، الكسندر فلوريس، التقيته بناء على توصية من العفيف الاخضر بباريس. بعدها عمل الرجل في جامعة بير زيت. ودعاني ذات مرة لأتحدث لطلابه في *البيان الشيوعي*، حيث قلت آنذاك ان الاتحاد السوفييتي ليس دولة اشتراكية، وأن *البيان الشيوعي* وفكر ماركس، على أهميته، شاخ في بعض جوانبه، وهو احد الامور التي دفعت اليساريين في الاراضي المحتلة ولا سيما في جامعة بير زيت لاعتباري "خارجي يساري". طبعاً بعد عقدين تفكك الاتحاد السوفييتي فارتد هؤلاء اليساريون عن الفكر الشيوعي باتجاه الراسمالية، واللبرالية الغربية وبالطبع التسوية مجسدة في أوسلو، واصبح أعلى سقف سياسي لهم هو تسمية أنفسهم "القوى الديمقراطية"!. وعليه، إنضموا الى "اللوبي" المتأصل في الغربنة والذي وقف "تاريخياً ضد دخولي للجامعات المحلية، ونجح.

كنت ذات يوم في زيارة للسيد فلوريس في منزله برام الله. تحدثنا عن الدراسة، فقلت له أود أن أدرس في جامعة بير زيت:

قال: أرجو ان تعتبر هذا الحديث بيني وبينك. لقد أخبرني د. سليم تماري انه هو وجماعته، وهم في موقع متنفذ، يقفون دائما ضد وصولك الى تلك الجامعة!.

إتصل بي ذات يوم محاضر من جامعة بير زيت:

قال: هناك مساق عن التنمية في الوطن العربي. لم يجدوا شخصا مناسبا للقيام به، فطلبوا مني الاتصال بك.

قلت: لا بأس، ولكن أشك في ذلك.

اتصلت بهذا السيد بعد اسبوعين أسأل فيماذا كان الامر جدياً.

قال: "هذا حديث لك" انك تعرف عن اللوبي هنا اكثر مني. يستحيل ان تعمل في هذه الجامعة.

صور لردود بعض الجامعات على طلبات توظيف.

في نوفمبر من عام **2002** قدمت طلباً لجامعة القدس، وآخر لجامعة القدس المفتوحة، ولم أستلم اية إجابة حتى هذا التاريخ، تموز **2003**. وفي مكالمة مع د. إسكندر نجار في جامعة القدس، قال لي نحن لا نرد كتابياً.

Bethlehem University

Academic Vice President

جامعة بيت لحم

مكتب النائب الأكاديمي

27 April, 1993

Dr. Adel Ibrahim Mohammad Samara
P.O.Box 1010
Ramallah

Dear Dr. Samara,

Thank you for your interest in joining us which I have discussed with the Deans & Chairpersons.

Just now our needs are filled in your area, however it would help to have from you (those circled).

1. Letter of application
2. Faculty profile
(3.) Transcripts (undergraduate and graduate studies)
(4.) Letters of recommendation

With your permission I will keep your application in our files for one year and should a position become available I will contact you.

Again thanking you for your interest in Bethlehem University and wishing you every success as you pursue your educational goals, I remain,

Sincerely,

Neil Kieffe, FSC

Br. Neil Kieffe, FSC
Academic Vice President

To :Mr. R. Guarda
From :Adel Samara
Subject :Resignation
Date :16/3/1992

This is to inform you that I decided today, the 16th of March 1992, to resign from my job in the Business Development Center (BDC).
More details will be included in a special letter to the Board of Directors of the BDC.

Thank You
Adel Samara

Adel Samara

" بسم الله الرحمن الرحيم "

جامعة النجاح الوطنية
دائرة شؤون الموظفين
نابلس
-٠-٠-٠-٠-٠-

الرقم : ٢٨١٧
التاريخ : ٢٧/٤/٩٣

السيد / الآنسة عادل ابراهيم محمد حمارة المحترم / المحترمة

تحية طيبة وبعد ،

الموضوع : استلام طلب العمل

استلمت منك طلب العمل المقدم من قبلك بتاريخ ٢٧/٤/٩٣ وقد اعطي رقم ٥٥٥٤ .

مع قبول وافر الاحترام ،،

دائرة شؤون الموظفين

هذا الطلب حتى اللحظة ضيع ولم يصلنا !!
عادل حمارة

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
كلية الآداب

ص.ب: ١٤ بيرزيت، تلفون ٤-٩٥٧٦٥٠(٠٢)، فاكس ٩٥٧٦٥٦(٠٢)

التاريخ : ١٩٩٤/٩/١٧

حضرة السيد عادل ابراهيم محمد سمارة
بيت عور التحتا
ص.ب. ١٠١٠
رام الله

تحية وبعـــد ،

استلمنا طلبكم المؤرخ ١٩٩٤/٩/٧ للتدريس في جامعة بيرزيت في دائرة التاريخ والجغرافيا والعلوم السياسية ، ويؤسفني اعلامكم ان الجامعة لن تتمكن حاليا من الاستفادة من مؤهلاتكم وخبراتكم.

أشكركم على اهتمامكم بجامعة بيرزيت وبالعمل فيها راجيا لكم التوفيق.

مـــــع التقدير والاحترام

د. جورج جقمان
عميد كلية الآداب

United Nations
Development Programme
برنامج الأمم المتحدة الانمائي

World Development
التنمية الدولية

Reference:

24 March 1992

Dear Mr. Samara,

Your letter of 16 March 1992 by which you informed me of your intention to resign from your position in UNDP's Business Development Centre came as a surprise.

Although the discussion we held later helped me to better understand your reasons, it is with great regret that I accept your resignation.

Before closing, I would like to let you know how much I have appreciated having you on the UNDP team here. Your dedication, indeed your devotion, to the well being of the Palestinian people has been a source of inspiration for all of us.

I wish you every success in your new endeavours.

Yours sincerely,

Roger Guarda
Special Representative of the Administrator
Programme of Assistance to the Palestinian People

2, Mujeer El Deen St., P.O.Box 51359, Jerusalem. Tel. (02) 810-812/822/832
Fax (02) 810-768 - TELEX 25282 UN/JMIL

جامعة بيرزيت

صندوق البريد ١٤ بيرزيت - تلفون ٩٥٤٣٨١ رام الله

١٩٩١/٩/١٢

حضرة السيد عادل ابراهيم محمد سمارة المحترم ،

تحية طيبة وبعد ،

إشارة الى طلبكم للعمل في جامعة بيرزيت في دائرة علم الإجتماع والإنسان ، أود إعلامكم أنه إتضح بعد إتمام عملية التسجيل للفصل الأول من العام الدراسي القادم ، أنه لا توجد حاجة للتوظيف في دائرة علم الإجتماع والإنسان . وأود الإشارة إلى أننا سوف نحتفظ بطلبكم وسنتصل بكم في حالة حدوث أي تغيير على إحتياجات الدائرة .

مع الاحترام .

د . ناجي عبد الجبار
عميد كلية الآداب

ن ع ال/س د